



تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة)
لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي

إع-داد

د/ عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج

مدرس أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة

تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي

إع-داد

د/ عائشة عبد الفتاح مغاوري الدجج

مدرس أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية - جامعة القاهرة

المخلص

إذا كانت قضية التعليم بصفة عامة من القضايا الملحة في مصر في الوقت الراهن إلا أن قضية التعليم الجامعي تحتل مكان الصدارة، ذلك أن التعليم الجامعي يمثل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية بكافة صورها، لما يلعبه من دور خطير في إعداد الكوادر البشرية التي تتطلبها مشروعات التنمية في كافة المجالات، ومن هنا أصبح التعليم الجامعي محور اهتمام جميع الدول النامية منها والمتقدمة، وأصبحت توفر له جميع المتطلبات والإمكانات المتاحة لتحقيق أهدافه ويلبي احتياجات المجتمع.

وقد استحوذ موضوع القدرة التنافسية والتميز التنافسي للمنتجات والأفراد على اهتمام الباحثين ورجال الأعمال وصناع السياسة في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأصبحت كفاءة العمالة وجودة الإنتاج تواجه منافسة شرسة في الداخل والخارج، كما يواجه الإنتاج ممارسات جديدة مثل التحول من التكنولوجيا كثيفة العمالة إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة، الجودة الشاملة، الأمر الذي جعل بناء وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات ضرورة حتمية وليست ترفاً فكرياً وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) في

مجال البحث العلمي من خلال تعزيز التعاون بينهما؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الآتية:

- ١- ما الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية؟
- ٢- ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي؟
- ٣- ما واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها؟
- ٤- كيف يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرف الإطار النظري والمفاهيمي للقدرة التنافسية للجامعات والوقوف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي، أيضاً تعرف واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها مع محاولة التوصل لمجموعة من التوصيات والمقترحات لتعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، والتي من شأنها تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف ما هو قائم وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها مع استنباط العلاقة بين الظواهر التربوية. واعتمدت الباحثة على هذا المنهج في وصف مقومات القدرة التنافسية للجامعة المصرية، وتحليل العلاقة وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والتي قد تؤثر في تحسين القدرة التنافسية

خطوات الدراسة: تسير الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:

(المفهوم - الركائز - المكونات - المقومات - المقاييس)

ثانياً: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي.

ثالثاً: واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها.

رابعاً: توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة؛ لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي.

أهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات والتوصيات تشمل العناصر الأساسية في منظومة الجامعات الخاصة بهدف تطويرها وتفعيل الدور البحثي لها، من أجل تعزيز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية في مجال البحث العلمي؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية وذلك على النحو التالي:

- 1 مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف.
- 2 مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين.
- 3 مقترحات وتوصيات خاصة بالبحث العلمي.
- 4 مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل التنظيمي والإداري والتشريعي.

الكلمات المفتاحية:

- القدرة التنافسية للجامعات. - الجامعات الخاصة. - البحث العلمي.

مقدمة:

يمثل التعليم الجامعي ركيزة أساسية في تحقيق التنمية بكافة صورها لما يلعبه من دور خطير في إعداد الكوادر البشرية التي تتطلبها مشروعات التنمية في كافة المجالات؛ مما جعله محور اهتمام جميع الدول النامية منها والمتقدمة، فأصبحت توفر له جميع المتطلبات والإمكانات المتاحة لتحقيق أهدافه ويلبي احتياجات المجتمع.

وفي ظل المناخ العالمي الجديد للتعليم الجامعي، وفي عصر التعليم الجامعي عابر القارات ومع التقدم الهائل الذي تشهده جامعات الدول المتقدمة في شتى مجالات العلوم تغير دور الجامعة ولم يعد قاصراً على الوظائف التقليدية المرتبطة بتقديم المعارف ونشرها، بل أصبحت هناك ضرورة ملحة لرؤية جديدة للتعليم الجامعي تجمع بين العالمية والملاءمة لتحقيق متطلبات المجتمع المحلي الذي يعمل في إطاره، وإقامة صلات أكثر مع الوسط الدولي وصولاً إلى العالمية.

ويمثل البحث العلمي أحد الأعمدة الرئيسية التي تعتمد على النهضة في الدول المتقدمة، وهو الركيزة الأساسية لصنع السياسات وعمليات التخطيط وإدارة التنمية الشاملة التي تكفل الرفاهية للمجتمع المصري، وتضمن له التفوق في المنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً وأصبح التوجه للارتقاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار من أهم الأهداف التي تسعى لها الأمم للنهوض بمستوى القدرات العلمية والعملية، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والمنافسة بمنجاتها في الأسواق العالمية (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، ٢٠١٥، ٥).

وقد استحوذ موضوع القدرة التنافسية والتميز التنافسي للمنتجات والأفراد على اهتمام الباحثين ورجال الأعمال وصناع السياسة في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأصبحت كفاءة العمالة وجودة الإنتاج تواجه منافسة شرسة في الداخل والخارج، كما يواجه الإنتاج ممارسات جديدة مثل التحول من التكنولوجيا كثيفة العمالة إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة، وإدارة الجودة الشاملة، الأمر الذي جعل بناء وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات ضرورة حتمية وليست ترفاً فكرياً. (كامل، ٢٠٠٨).

وشهد التعليم الجامعي على المستوى العالمي في الوقت الحالي محاولات جادة لتطويره وتحديثه وتحقيق الميزة التنافسية له ومنها التأكيد على ثقافة الجودة في مؤسساته كاتجاه تطوري معاصر، نظرا لما تقوم به آليات الجودة الشاملة من دور في تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي.

وقد تبنت معظم الدول المتقدمة والنامية بعض السياسات التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للجامعات، منها: الاتجاه إلى خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي، والعمل على رفع جودة مخرجات التعليم الجامعي، وتعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم والبحث العلمي.

إن إعادة النظر في منظومة التعليم الجامعي المصري بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص أصبح أمرا حيويا ومهما للغاية، وأصبحت الجامعات المصرية بحاجة إلى الدعم وتعزيز استثمار ما تملكه من خبرات أكاديمية، وتسهيلات بـ حثية، وقد جاءت المادة رقم (٢٣) من الدستور المصري "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١% من الناتج القومي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعيين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي" (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٥).

وفي مصر تسعى مؤسسات التعليم الجامعي جاهدة إلى تبني سياسات تطويرية بهدف تحقيق القدرة التنافسية عن طريق مراجعة كافة عناصر منظومة العمل الجامعي من خلال تطوير البرامج الدراسية وتحديثها، والارتقاء بمستوى البحث العلمي والدراسات العليا، وإحداث التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والاهتمام بالجودة ونوعية التعليم لضمان جودة مخرجاته، مع التركيز على تدويل التعليم الجامعي كمدخل لتحسينه وزيادة قدرته التنافسية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الدجج، ٢٠١٦) التي توصلت إلى تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، ولكن تلك السياسات التي تبنتها الجامعات المصرية لم تجد المناخ المناسب، ولا الإمكانيات اللازمة لتنفيذها وتطبيقها عمليا.

وقد أدى إخفاق التعليم الجامعي وعجزه عن تحقيق تلك السياسات إلى غياب الجامعات المصرية عن قوائم أفضل جامعات العالم، وتراجع ترتيبها على المستوى الإفريقي والعربي.

وهذا ما أكدته دراسة (دياب، ٢٠١٠) التي أشارت إلى تدنى ترتيب الجامعات المصرية في قوائم الجامعات العالمية بصفة عامة.

وطبقا لتصنيف (ARWU) الصيني خلت القائمة المعلنة لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٨ من أية جامعة مصرية أو عربية، واحتوى التصنيف على (١٩٠) جامعة في الأمريكتين، (٢١٠) جامعة في أوروبا، (١٠٠) جامعة في آسيا، (٣) جامعات في إفريقيا، والجدول التالي رقم (١) يوضح ذلك:

جدول (١)

ترتيب الجامعات طبقا لتصنيف (ARWE) الصيني

Region	Top ٢٠	Top ١٠٠	Top ٢٠٠	Top ٣٠٠	Top ٤٠٠	Top ٥٠٠
North and Latin America	١٧	٥٨	٩٩	١٣٦	١٦٣	١٩٠
Europe	٢	٣٤	٧٩	١٢٤	١٦٨	٢١٠
Asia / Pac	١	٨	٢٢	٤١	٦٨	١٠٠
Africa				٤	٢	٣
Total	٢٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٢	٤٠١	٥٠٣

[http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics\(EN\).htm](http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics(EN).htm)

كما أظهر تصنيف ويبومترزكس Webometrics في يوليو ٢٠١٧ أن جامعة القاهرة قد جاءت في المرتبة ٧٤٣ ضمن أفضل ٢٠ جامعة في أفريقيا، تليها جامعة الإسكندرية في المرتبة (١١٣٠)، ثم الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المرتبة (١٣٥٥)، وجامعة المنصورة في المرتبة (١٤١٣)، ثم جامعة عين شمس في المرتبة (١٥٨٩)، وخلت القائمة من باقي الجامعات، أما على مستوى العالم فقد خلت القائمة المعلنة لأفضل (٢٥) جامعة في العالم من أي جامعة مصرية أو عربية. www.webometrics.info/en/aw

وقد اتفقت عدة دراسات منها دراسة (الدجج، ٢٠١٦) ودراسة (حجازي وعبد الرحمن، ٢٠١٠) و(دراسة توفيق، ٢٠١٣) على أن من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية هي:

- ارتفاع الكثافة الطلابية

- ارتفاع نسبة عدد الطلاب/ أعضاء هيئة التدريس
- ضعف شئون أعضاء هيئة التدريس
- نقص الإنفاق على البحث العلمي
- نقص جودة الخريجين
- ضعف النشر الدولي للأبحاث العلمية

إلا أن هناك عاملاً مهماً من العوامل التي أضعفت القدرة التنافسية للجامعات المصرية وهو عدم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة؛ لتحقيق التكامل في المجالات المختلفة في منظومة التعليم الجامعي وبصفة خاصة مجال البحث العلمي الذي يفتقر إلى التمويل الكافي، ونقص الموارد، والإمكانات المتاحة للجامعات الحكومية، إذ أن ٨٥% من إجمالي الإنفاق المتواضع على البحث العلمي في مصر يأتي من المصادر الحكومية، ١٥% تمويل أجنبي من الإتفاقيات العالمية والإقتصادية، وهذا لا يحدث في الدول المتقدمة، ففي مختلف دول العالم يلعب القطاع الخاص والمستثمرون دوراً أساسياً في تمويل الجامعات والبحث العلمي بها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨).

وقد أشارت الدراسات ومنها (رومان، ٢٠١٤)، ودراسة (محمد ٢٠٠٧) إلى العديد من أوجه القصور في دور الجامعات الخاصة وخاصة في مجال البحث العلمي وضعف إسهامها في دعم الجامعات الحكومية ونقص التعاون معها.

كما أشارت دراسة ستيفن (Stephen, 2007) ودراسة ميشيل (Michael, 2002) إلى أهمية التعاون بين الجامعات، وأشارت إلى أهمية استخدام الجامعات المتعاونة بدلاً من الجامعات التنافسية، وأوصت بضرورة التعاون بين الجامعات التقليدية والجامعات المتعاونة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعات، كما أوضحت أن أحد أسباب ضعف القدرة التنافسية للجامعات هو الابتعاد عن الجامعات الخاصة وعدم التعاون بينهم.

وقد تناولت العديد من الدراسات العوامل المختلفة التي أضعفت القدرة التنافسية للجامعات المصرية، مثل: ضعف النشر الدولي، ونقص التمويل، والكثافة الطلابية وغيرها، ولكنها أغفلت ضعف العلاقة ونقص التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة وأثره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الدراسة الحالية. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية (الحكومية والخاصة) في مجال البحث العلمي من خلال تعزيز التعاون بينهما؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١ ما الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية؟
- ٢ ما واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي؟
- ٣ ما واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها؟
- ٤ كيف يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات، والوقوف على واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي، أيضا تعرف واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها، مع محاولة التوصل لمجموعة من التوصيات والمقترحات؛ لتعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة، والتي من شأنها تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- ترجع أهمية الدراسة إلى تركيزها على التعليم الجامعي الذي هو قاطرة التقدم في المجتمعات، والذي تسهم مخرجاته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع المصري في كافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
- الكشف عن العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية للجامعات المصرية، مع تقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها العمل على تحسين القدرة التنافسية لجامعاتنا.
- إمكانية إفادة القائمين على التعليم الجامعي في مصر في التعرف على آليات جديدة لتطوير التعليم الجامعي، من خلال تحسين القدرة التنافسية للجامعات، والتي تعد أحد المداخل الحديثة للتطوير الجامعي.

▪ تعزيز الدراسة لأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث يقوم بوصف ماهو قائم، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، مع استنباط العلاقة بين الظواهر التربوية (كاظم وعبد الحميد، ١٩٩٩)، واعتمدت الباحثة على هذا المنهج في وصف مقومات القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وتحليل العلاقة وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، والتي قد تؤثر في تحسين القدرة التنافسية.

كما استفادت الباحثة من المنهج الوصفي في جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بجوانب التعليم الجامعي المصري، وتحليل تلك البيانات، واستخلاص بعض النتائج، وصولاً لمجموعة من المقترحات والتوصيات؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وقد أجرت الباحثة عدة مقابلات مع بعض المسؤولين عن الجامعات الخاصة وأعضاء هيئة التدريس لجمع بيانات واقعية عن الجامعات الخاصة، وتعرف طبيعة علاقتها بالجامعات الحكومية، وأوجه التعاون الموجودة بالفعل؛ لتحديد أوجه القصور ومحاولة علاجها لتحسين القدرة التنافسية لجامعاتنا البيضاء

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية على ركائز ومقومات بناء القدرة التنافسية للجامعات، وعرض واقع القدرة التنافسية للجامعات الحكومية في مجال البحث العلمي، وكيف يمكن التعاون بينها وبين الجامعات الخاصة لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في هذا المجال، وركزت الدراسة على جامعتين من الجامعات الخاصة هما : جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل، وجامعة ٦ أكتوبر، وقد تناولت الدراسة القدرة التنافسية لجميع الجامعات المصرية (الحكومية والخاصة)، وذلك منذ نشأتها حتى عام ٢٠١٧، وتم اختيار جامعة ٦ أكتوبر؛ لأنها أقدم وأكبر الجامعات الخاصة في مصر، كما تم اختيار جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل؛ لأنها أحدث جامعة بحثية خاصة متميزة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

مصطلحات الدراسة:

تحددت أهم مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلي:

الجامعات الخاصة : Private Universities

هى مؤسسات للتعليم العالى تقدم نوعاً من التعليم غير الحكومى الذى يُمولّ كلياً أو جزئياً بواسطة هيئات أو أفراد، ويهدف إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف، من أبرزها تحقيق ربح وعائد مالى، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك " (رضوان وج وهر، ٢٠١٢، ١٧).

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها مؤسسات تعليمية هادفة للربح تقدم تعليماً عالياً للطلاب الحاصلين على الثانوية العامة مقابل مصروفات، وهى مؤسسات مستقلة إدارياً عن الحكومة تدار بواسطة القطاع الخاص وفقاً للقوانين المنظمة لها.

القدرة التنافسية : The Competitive Ability

تشير القدرة التنافسية إلى مجموعة من المهارات والقدرات التقنية والموارد التى يمكن أن تستثمرها إدارة المؤسسة، بغرض تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها، وأيضاً تحقيق منافع للعملاء أكثر مما يحقق لهم المنافسون. (السلمى، ١٩٩٦، ١١).

وترى الباحثة أن القدرة التنافسية للمؤسسة تتوقف على قدرة المؤسسة على اكتساب وضع قوى يساعدها على منافسة المؤسسات الأخرى بما تمتلكه من موارد بشرية ومادية وقدرات تقنية، وتقدم لعملائها الخدمة بأعلى جودة وأقل تكلفة على المستويين المحلى والدولى.

القدرة التنافسية للجامعات : The Competitive Ability of Universities

تشير القدرة التنافسية للجامعات إلى النجاح فى إنتاج كفاءات وكوادر بحثية وعلمية تلبى احتياجات الجامعات العالمية، ومن ثم زيادة العائد على الدولة من النقد الأجنبى، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل (عبد المهدى، ٢٠٠٦، ٥٧).

وتُعرفُ الدراسة الحالية القدرة التنافسية للجامعات على أنها قدرة الجامعات على تحقيق الجودة فى العملية التعليمية، بما يؤدي إلى تحسين مخرجاتها وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية وزيادة الطلب عليها عالمياً، مما يجعلها تتبوأ مكانة متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

مفهوم البحث العلمي : The Scientific Research

هو عملية استقصاء وتنقيب وتحري من أجل إثراء المعرفة وتطويرها بالإضافة إليها، وإغنائها وزيادتها من خلال التحليل والنقد والاستنتاج بالشكل الذي يسهم بتحقيق إضافة جديدة إلى المعرفة (زرنوقة، ٢٠٠٤، ٣٧).

وهناك عدة تعريفات أخرى للبحث العلمي تحاول تحديد مفهومه ومعناه ومنها (أبو

علام، ٢٠١١، ٥) و(رشوان ١٩٨٢، ٤):

- هو وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع الباحث في هذا الفحص والاستقصاء الدقيق خطوات المنهج العلمي.
- البحث العلمي نشاط عملي منظم وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق، معتمداً على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية.

الدراسات السابقة:

قُسمت الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، وتم عرضها طبقاً للتسلسل الزمني لها، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية :

- ١- دراسة (مصطفى، ٢٠٠٥) بعنوان (البحث العلمي بالجامعات في كل من الصين وانجلترا دراسة مقارنة)، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع وطبيعة البحث العلمي بالجامعات المصرية، وكذا تعرف إدارة الجامعات في كل من الصين وانجلترا، وطبيعة وآليات البحث العلمي في كل من الدولتين، والوقوف على مصادر تمويل البحث العلمي في الدولتين، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تدنى نسبة الانفاق على البحث العلمي في مصر، تركيز الجامعات في الدول النامية على التدريس وإغفال البحث العلمي، اعتماد الدول المتقدمة في تمويل البحث العلمي على المصادر المتنوعة، تركيز البحوث العلمية على الصناعة وتكوين الروابط بينها وبين الشركات.

- ٢-دراسة (عبد المهدى، ٢٠٠٦) بعنوان (مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات القدرة التنافسية للجامعات كأحد مكونات التجارة الدولية في الخدمات التعليمية، إلى جانب تحليل بعض المؤشرات والمعايير التي استندت عليها التصنيفات الدولية في ترتيب الجامعات على مستوى العالم، بغرض الوقوف على أهم معوقات القدرة التنافسية للجامعات المصرية والعربية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات وتوصيات لعلاج ضعف القدرة التنافسية للجامعات، أهمها تشكيل مجلس لدعم البحث العلمي، وإعداد تقارير سنوية من قبل هذا المجلس عن مستوى الجامعات ومدى تقدمها وتطويرها.
- ٣-دراسة (محمد، ٢٠٠٧) بعنوان (تفعيل دور الجامعات الخاصة في مصر في ضوء احتياجات سوق العمل المصري)، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على المتغيرات التي أدت إلى إنشاء الجامعات الخاصة في مصر، ودراسة الواقع الحالي ومعرفة احتياجات سوق العمل المصري من التعليم الجامعي الخاص، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأيضاً مدخل النظم لدراسة منظومة الجامعات الخاصة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات الخاصة بمصر في ضوء احتياجات سوق العمل.
- ٤-دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) بعنوان (العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، وكذا تقديم التوصيات والمقترحات؛ لتحسين رتب الجامعات المصرية في الترتيبات المختلفة للجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مستعينة باستبانة طبقت على (٢٠٢) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن من أكثر العوامل تأثيراً في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات من وجهة نظر أفراد العينة بالترتيب اختيار الوظائف القيادية في الجامعات في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وعدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات، وتقليدية مفهوم المكتبات الجامعية مع قلتها و فقرها، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين رتب الجامعات المصرية في الترتيبات المختلفة للجامعات

- ٥ دراسة (اليمانى، ٢٠٠٨) بعنوان (إشكالات البحث العلمى فى الجامعات الفلسطينية ومقترحات علاجها)، هدفت هذه الدراسة عرض المشكلات التى تواجه البحث العلمى وتعرقل تحقيق أهدافه. ودوره فى تنمية المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ضرورة الربط بين البحث العلمى وخطط التنمية وتخفيف أعباء هيئات التدريس من العمل التعليمى، وذلك بمنحهم إجازات التفرغ العلمى و المهام الأكاديمية، فضلا عن التوسع فى تعيين أعضاء هيئات تدريسية جدد، ووضع خطط وبرامج تعليمية تهدف إلى تخريج كوادر بحثية ممتلئة للقدرات البحثية العالية، مع الاهتمام بالمتابعة المستمرة؛ لتوظيف نتائج البحوث فيما يخدم العملية التنموية، وكذا توفير مجالات ودوريات بحثية ذات جودة تعين الباحثين فى إنجاز أبحاثهم.
- ٦ دراسة (حجازى وعبد الرحمن، ٢٠١٠) بعنوان (ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات القدرة التنافسية للجامعات، إلى جانب تحليل المؤشرات والمعايير التى استندت عليها التصنيفات الدولية فى ترتيب الجامعات على مستوى العالم بغرض الوقوف على أهم أسباب ضعف المركز التنافسى للجامعات المصرية، وكيف يمكن لتلك الجامعات أن تزيد من قدرتها التنافسية حتى تلحق بركب الجامعات العالمية المتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى واستطاعت بناء رؤية لإصلاح وتحديث التعليم الجامعى بغرض تحسين جودة الجامعات المصرية على خريطة الجامعات العالمية.
- ٧ دراسة (دياب، ٢٠١٠) بعنوان (تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، والتعرف على الخبرات الدولية فى هذا المجال، وكذلك محددات ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء هذه المؤشرات وصولا لوضع تصور مقترح؛ لتحسين وتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء بعض الخبرات والتجارب الدولية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وقد تمكنت الدراسة من وضع تصور مقترح لتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة.

- ٨ - دراسة (توفيق، ٢٠١٣): بعنوان (تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مستقبلية")، هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح رؤية مستقبلية للبحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشراقي، وتمكنت الدراسة من وضع الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير البحث العلمي في مصر في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.
- ٩ - دراسة (علام، ٢٠١٤) بعنوان (تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، ووضع تصور مقترح لتطويرها في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن تحقيق القدرة التنافسية للجامعة عنصراً أساسياً لنجاح الجامعة على المستويين المحلي والعالمي، وأن الابتكار والتنوع من متطلبات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، وأنه لا يمكن تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية إلا من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الضرورية.
- ١٠ - دراسة (رومان، ٢٠١٤) بعنوان (تصور مقترح لدور الجامعات الخاصة في تطوير التعليم العالي في الوطن العربي)، هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتعزيز دور الجامعات الخاصة في دعم وتطوير التعليم العالي، كما استهدفت تعرف واقع التعليم العالي في الوطن العربي وأهم مشكلاته وتعرف أهداف الجامعات الخاصة وواقعها الحالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك مشكلات عديدة تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي كما توصلت الدراسة إلى أن معظم الجامعات الخاصة في الوطن العربي تعاني من سلبيات عديدة.
- ١١ - دراسة (الدجج، ٢٠١٦) بعنوان (تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات)، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهوم تدويل التعليم الجامعي ومبرراته، والتعرف على التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها، مع رصد واقع التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، كما استهدفت وضع تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء تلك المعايير، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تتوقف مكانة الجامعات المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات على تحقيق القدرة التنافسية.
- تدويل التعليم الجامعى عنصرا أساسيا فى تحسين رتب الجامعات فى التصنيفات العالمية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية، ومن أهمها ما يلى:

- ١٢ -دراسة ميشيل (Michael,2002) بعنوان (أحد أسباب ضعف جامعاتنا الابتعاد عن منافسة الجامعات الخاصة)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية التعليم الخاص فى القدرة التنافسية للجامعات، وأوضحت الدراسة أن من أسباب ضعف الجامعات الأوروبية نقص المنافسة مع التعليم الجامعى الخاص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة مشاركة الجامعات الخاصة والتعليم العالى الخاص فى أوروبا فى المنافسة المحلية وال عالمية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية للجامعات الأوروبية على المستوى المحلى والعالمى.
- ١٣ -دراسة بيترسون (Peterson, 2006) بعنوان (الاختيار والمنافسة فى التعليم الأمريكى)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التنافس الجارى فى مؤسسات التعليم العالى الأمريكية وخاصة بين جامعات الولايات المختلفة، ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن التعليم القائم على التنافسية بين الهيئات والمؤسسات يكون أفضل، وخاصة التنافس بين الجامعات، وأن من أهم النواحي التى تساعد على زيادة القدرة التنافسية للجامعات والمؤسسات التعليمية تطوير نظام الإدارة الجامعية، وتنوع أساليب ومصادر التمويل بالجامعات، أيضا على الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية أن تضع لنفسها أهداف تمكنها من التنافسية على المستوى المحلى والعالمى.
- ١٤ -دراسة تودلنج (Todhling, 2006): بعنوان (دور الجامعات فى منظومة الابتكار)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الدور المنوط بالجامعات لتعزيز منظومة الابتكار، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الاهتمام بتوفير الكوادر البحثية الجيدة، توفير البرامج الجيدة لتدريب الباحثين على البحث العلمى وتنمية القدرات الابتكارية لديهم، حث القطاع الخاص على دعم البحث

- العلمى والابتكار من خلال الإنفاق واستخدام نواتج البحث العلمى والقيام بمبادرات لجذب رأس المال المغامر فى دعم التطبيقات الجديدة للعلم.
- ١٥- دراسة ياما موتو (Yamamoto, 2006) بعنوان (البحث الأكاديمى فى اليابان)، هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل البحث العلمى فى دولة اليابان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة تسعى اليابان إلى تحقيق التفوق البحثى والابتكارى على المستوى المتنافس عالمياً، وذلك من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية عالية الجودة، كما تهتم بزيادة عدد الجامعات ذات التوجه البحثى، فضلاً عن زيادة كفاءة الباحثين والتوجه إلى النشر العلمى النوعى الكثيف، كما اهتمت بزيادة المنح التنافسية وتشجيع الباحثين الشبان ودعمهم مادياً ومهارياً.
- ١٦- دراسة ستيفن (Stephen, 2007) بعنوان (مشاركة الجامعات المتعاونة غير التنافسية)، هدفت هذه الدراسة إلى أهمية استخدام الجامعات المتعاونة بدلاً من الجامعات التنافسية، وترى أن الجامعات المتعاونة هى تلك الجامعات التى تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة معينة بمالها من فرص تعليمية رسمية أو غير رسمية أو تدريبية للعاملين بداخلها، فالجامعات المتعاونة (غير المتنافسة) لا تزال تؤثر فى تعليم آلاف العاملين كل يوم، وأوضحت هذه الدراسة أن الجامعات المتعاونة لا تمثل تهديداً للجامعات والكليات الأخرى، وأنها أنشئت لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالشركات، وذلك بإدخال وتطبيق بعض النواحي التعليمية فى أماكن العمل وخاصة للعاملين بها، ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة ضرورة التعاون بين الجامعات التقليدية والجامعات المتعاونة، من خلال تقديم التعليم المستمر فى مواقع العمل أو التعليم المفتوح عند بعد.
- ١٧- دراسة هانز ايتوفيتز (Etzkoviz h, 2009) بعنوان (دور الجامعة البحثية فى التنمية الاقتصادية)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذى أدته الجامعة البحثية فى سبيل النهوض بالاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة أهمية توجيه الدعم إلى أنشطة البحث العلمى والتطوير؛ لزيادة كفاءة هذا القطاع، من خلال توفير الموارد الملائمة؛ لدعم كفاءة أداء الباحثين وتوجيه الانفاق الداعم مما يؤدي إلى التنمية المنشودة.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

تبين من استقراء الدراسات السابقة أن هناك أوجه للتشابه بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، وأيضاً هناك أوجه إختلاف بينهما، كما أن الدراسة الحالية استفادت كثيراً من تلك الدراسات السابقة في نقاط عديدة، ويتضح ذلك على النحو التالي:

أ) أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للقدرة التنافسية للجامعات كدراسة دياب ٢٠١٠، وحجازي ٢٠١٠، وعبد المهدي ٢٠٠٦، وعلام ٢٠١٤، حيث تناولت هذه الدراسات مفهوم القدرة التنافسية للجامعات ومحدداتها ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية.
- كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للتعليم الجامعي بصفة عامة وكيفية تطويره مثل دراسة علام ٢٠١٤، ودراسة الدجدي ٢٠١٦، ودراسة مصطفى ٢٠٠٨، ودراسة بيترسون ٢٠٠٦، ودراسة ستيفين ٢٠٠٧.
- كما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للجامعات الخاصة والتعليم الجامعي الخاص مثل دراسة رومان ٢٠١٤، ودراسة محمد ٢٠٠٧، ودراسة ميشيل ٢٠٠٢.
- وتشابهت الدراسة الحالية أيضاً مع جميع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على محددات القدرة التنافسية للجامعات المصرية ومتطلبات تحققها، وأوجه التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة من أجل تعزيزها لتحسين القدرة التنافسية لهذه الجامعات.

ب) أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أما عن أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة فهي تتمثل في أن الدراسة الحالية تناولت تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من أجل تحسين القدرة التنافسية لهذه الجامعات، وهو ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة، إذ ركزت بعض الدراسات على القدرة التنافسية وركزت دراسات أخرى على الجامع ات الخاصة وركزت أخرى على التعليم الجامعي بصفة عامة.

ج) أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

على الرغم من تعدد مجالات هذه الدراسات وطرق وأساليب تناولها لمشكلاتها البحثية إلا أن الدراسة الحالية قد أفادت منها في كيفية التعامل مع مشكلة الدراسة الحالية بطرق وأساليب متعددة وفي تحديد المشكلة.

كما شملت الاستفادة من بعض الدراسات السابقة في التعرف على مفهوم القدرة التنافسية للجامعات، ومحددات القدرة التنافسية ومتطلبات تحقيقها، وواقع الجامعات الخاصة في مصر ومشكلاتها وواقع الجامعات المصرية بصفة عامة، الأمر الذي ساعد الباحث في كتابة الإطار النظري

وأشارت الدراسات السابقة إلى ما يلي:

- أن الكثير من البحوث التي تنجز بالجامعات بحوث ضعيفة الجدوى وأن مخصصات البحوث من الميزانية الخاصة بكل جامعة هي مخصصات قليلة للغاية، كما أن نسبة البحوث الجامعية الممولة من قبل هيئات القطاعات الخاصة والأهلية قليلة، ومرد ذلك ضعف العلاقة بين الجامعة وتلك القطاعات، وأن الجامعات قد تتخلى أحياناً عن التعاون في البحوث التطبيقية لزيادة اهتمامها بالبحوث الأساسية.
- تدنى ميزانيات البحث العلمي وقلة المكافآت التشجيعية على إجراء البحوث العلمية، نقص فئات الباحثين ومعاونيهم، ندرة توافر المناخ المناسب للبحث العلمي، الزيادة الكبيرة في الساعات التدريسية مقابل المهام البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- قلة الأجهزة العلمية اللازمة لإجراء البحوث، وتدنى معدلات النشر العلمي، وندرة البحوث الجماعية والبحوث الاستراتيجية.
- مصدر تمويل البحث العلمي في مصر هو ميزانيات الجامعات ذاتها من خلال الاعتمادات المخصصة للمعدات والأجهزة المخصصة أساساً للتدريس، ولكنها تستخدم لأغراض البحث العلمي أيضاً، ومع بعض الاستثناءات فإن الدعم من المصادر الأخرى محدود، والجدير بالذكر أن معظم الإنفاق على البحث والتطوير في مصر تقوم به الحكومة، أما بالنسبة لإسهام القطاع الخاص أو الوحدات الإنتاجية فمازال محدوداً جداً، وهو عكس الوضع السائد في الدول المتقدمة.
- تعد مصر من الدول التي يقل معدل إنفاقها على البحث العلمي، حيث يصل في المتوسط إلى حوالي ٠.٥% من إجمالي الدخل القومي، في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة حوالي ٢.٥٢%.

خطوات الدراسة:

سارت الدراسة وفقا للخطوات التالية:

أولاً: الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:

(المفهوم - الركائز - المكونات - المقومات - المقاييس)

ثانياً: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي.

ثالثاً: واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها.

رابعاً: توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي.

أولاً: الإطار الفلسفي الحاكم للقدرة التنافسية للجامعات:

1- مفهوم القدرة التنافسية:

منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي يحاول الباحثون في مجال الإدارة والاقتصاد تحديد مفهوم القدرة التنافسية على اعتبار أن هذا المفهوم أصبح أحد القواعد الأساسية التي تحكم جميع الأنشطة على المستوى العالمي (عبد المهدي، ٢٠٠٦، ٥٧). وبدأ ظهور مصطلح القدرة التنافسية في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال ثم انتقل بعد ذلك إلى المجال التعليمي، وأصبح يتردد في التعليم الجامعي، وعلى الرغم من كثرة تداول هذا المصطلح على جميع المستويات وفي مجالات متعددة إلا أنه مازال غامضاً، وبذلت محاولات كثيرة لتعريفه لكن رغم تعدد هذه المحاولات وعدم إجماعها على تعريف واحد قاطع إلا أنها اتفقت معظمها على أن التنافسية مفهوم ديناميكي يعبر عن التفوق النسبي (عمارة، ٢٠٠٢، ٨).

وهذا يعني أن القدرة التنافسية عملية ديناميكية مستمرة ومتغيرة أي أن القدرة التنافسية لأي مؤسسة ليست ثابتة بصفة مطلقة، ولكنها تتغير من وقت لآخر طبقاً لإمكانات وقدرات المؤسسة وكفايتها الداخلية والخارجية.

ويختلف مفهوم القدرة التنافسية من المنظور الاقتصادي إلى المنظور التربوي، فالتنافسية من المنظور الاقتصادي تشير إلى قدرة المنشأة أو المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

(Krugman,1996,7)، كما تعرف على أنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات برغبة في الأسواق المفتوحة (شمت، ٢٠١٠، ٢١).

وعرفها على السلمى بأنها "مجموعة المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها وإستثمارها؛ لتحقيق أمرين أساسيين: الأول هو إنتاج منافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسين، والثاني تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها (السلمى، ١٩٩٦، ١١)، وهناك من رأى أن المؤسسة أو المنظمة التي لها القدرة على تقديم منتجات متميزة بصفة مستمرة هي مؤسسة أو منظمة تتمتع بقدرة تنافسية عالية شرط احتفاظها بذلك. (دياب، ٢٠١٠، ١٢٨٥).

مما سبق يتضح أن القدرة التنافسية من المنظور الاقتصادي ترتبط بإنتاج سلع أو تقديم خدمات تلبي إحتياجات العملاء والأسواق العالمية. مما يؤدي إلى تحقيق مستوى معيشى مرتفع وزيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الأفراد.

٣- القدرة التنافسية من المنظور التربوي:

استقى التربويون مفهوم القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية من المفهوم الاقتصادي لها باعتبار أن الجامعات هي مؤسسات تعليمية تتوقف مخرجاتها على قدرات ومهارات الموارد البشرية العاملة بها، وكذلك تتعلق باحتياجات المجتمع وتطلعاته ومتطلباته منها، وبناء على ذلك جاءت المفاهيم المختلفة للقدرة التنافسية للجامعات، وذلك على النحو التالي:

تشير القدرة التنافسية للجامعات إلى ضرورة أن يكون لكل جامعة ميزة فيما تقدمه عن منافسيها، ويتم ذلك من خلال الفهم العميق للبيئة الخارجية المحيطة بالجامعة، وينتج عن ذلك مخرجات تنافسية تتمثل في خريجين متميزين، وأبحاث علمية حديثة متطورة على مستوى عالمي، وقيمة اجتماعية مضافة على جميع المستويات المحلى والوطني والإقليمي (كامل، ٢٠٠٨).

وهناك من رأى أن القدرة التنافسية للجامعات هي قدرة الجامعات على تحقيق جودة العملية التعليمية، وزيادة كفاءتها الداخلية وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخارجاتها بما يحقق أهدافها المحلية والعالمية والخدمات التي تقدمها، الأمر الذي يجعلها تحتل مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات (وديع، ٢٠٠٥، ٢٣).

وعرّفت الدراسة الحالية القدرة التنافسية للجامعات بأنها قدرة الجامعات على القيام بوظائفها وأدوارها الأساسية وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بجودة عالية تضمن تحقيق مخرجات عالية الجودة، تتمثل في خريجين ذوي قدرات ومزايا تنافسية في أسواق العمل، وبحوث علمية دولية تتميز بالابتكار والإبداع وخدمات مجتمعية تلبي احتياجات المجتمع، الأمر الذي يؤهل تلك الجامعات للحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، وتصبح لها ميزة تنافسية عالية مع جامعات الدول المتقدمة.

مما سبق يتضح أن تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية يتوقف على توافر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية والثقافية والتكنولوجية التي تستثمرها الجامعات للحصول على مخرجات عالية الجودة ذات ميزة تنافسية مع جامعات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية

٣- الركائز التي تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات:

- من نتائج الدراسات السابقة ومن العرض السابق لمفهوم القدرة التنافسية من المنظور الإقتصادي والمنظور التربوي يمكن استخلاص مجموعة من الركائز التي تقوم عليها القدرة التنافسية للجامعات وهي:
- توافر ميزة تنافسية للجامعة تميزها عن الجامعات الأخرى.
 - تحسين جودة التعليم الجامعي بحيث يشمل جودة مدخلات العملية التعليمية وجودة العمليات التي تحول المدخلات إلى مخرجات ذات جودة وكفاءة عالية.
 - خفض الأسعار والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والخدمي الذي تقدمه الجامعة.
 - الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية والقدرات التي تتميز بها الجامعة.
 - القدرات الفكرية والإبداعية ورأس المال الفكري بالجامعة.
 - إصلاح البيئة التعليمية بجميع عناصرها من أساتذة وقاعات تدريس وبرامج دراسية وأساليب التكنولوجيا، وهذا ما أكدته دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) حيث توصلت إلى أن توافر البنية الأساسية من مكتبات ومعامل ومختبرات وزيادة أعداد أساتذة الجامعات من أسس بناء القدرة التنافسية.
 - التحسينات والتطويرات في العمليات الإدارية بالجامعة.
 - تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة.

- تنمية معارف ومهارات الطلاب وربطهم بالواقع العملي؛ لإعداد خريجين تقابل احتياجات المنظمات التي تسعى للتنافسية.
 - دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات والقطاع الصناعي والقطاع الخاص.
 - تحقيق القدرة التنافسية يعود با لنفع على جميع المستفيدين من الطلاب ورجال الأعمال والشركات والجامعات والمنظمات والاقتصاد القومي للدولة.
 - القدرة التسويقية للجامعة.
 - تحديث التشريعات والقوانين الحاكمة لإدارة القدرة التنافسية.
- كما أكدت دراسة (الصالح، ٢٠١٢، ٩٧)، على أن تحقيق الشراكة المجتمعية م ن عوامل تحقيق القدرة التنافسية للجامعة من خلال ربط مخرجات الجامعة باحتياجات المجتمع المحلي، أيضا منح مزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية من الناحية المالية والتنظيمية والإدارية وفصل الجامعات عن أنظمة وزارة المالية، أيضا دراسة (عمر، ٢٠٠٨، ٢-١٣) أكدت على أن تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعات يعد خطوة مهمة جداً من أجل الوصول لمكانة أفضل في التنافسية.

٤- مكونات القدرة التنافسية للجامعات ومقوماتها:

أشارت الأدبيات التي تناولت موضوع القدرة التنافسية إلى أن القدرة التنافسية لأي منظمة أو مؤسسة تعليمية أو اقتصادية تتكون من مجموعة من القدرات ولا تتحقق بقدرة واحدة، حيث ينظر للقدرة التنافسية على أنها تتكون من مجموعة من القدرات المتكاملة والمترابطة، وليست مجموعة من الوحدات المنفصلة عن بعضها أو مجموعة من الوظائف المتنافسة أو المتصارعة (هميمي، ٢٠٠٤، ٣٨).

وهناك من يرى أن القدرة التنافسية لأي مؤسسة تتكون من ثلاث قدرات تتكامل مع بعضها وهي القدرات الأساسية، والقدرات التنافسية والقدرات الإستراتيجية (عبد العزيز، ٢٠١٠، ٤٥).

فالقدرات الأساسية هي الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتواجد المؤسسة مثل الموارد البشرية والموارد المالية والموارد المادية، والقدرات التنافسية تلك التي تكسب المؤسسة ميزة تنافسية عن المؤسسات الأخرى، أما القدرات الإستراتيجية فهي القدرات التي تمكن المؤسسة من تغيير الخطط والسياسات وأسس المنافسة بنجاح لصالحها في مجال العمل.

وإذا طبقنا ذلك على التعليم الجامعي والجامعات نجد أن القدرات الأساسية في القدرة التنافسية للجامعات هي القدرة البشرية، والتي تتمثل في الموارد البشرية المدربة ذات الجودة العالية، وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين، والقدرة المالية التي تتمثل في التمويل الكافي بحيث تتمتع الجامعة بالإستقرار المالي الذي يمكنها من تحقيق القدرة التنافسية، والقدرة المادية تشمل كل المكونات المادية في الجامعة من معامل ومكتبات ومختبرات وقاعات ومدرجات وغير ذلك، الذي يمكن الموارد البشرية من العمل والإنتاج.

أما القدرات التنافسية للجامعة هي القدرات التي تميز ال جامعة عن الجامعات المنافسة بما تقدمه من برامج دراسية عالمية وأبحاث علمية دولية وخريجين ذوي قدرة تنافسية، أيضا من القدرات التنافسية للجامعة قدرتها على جذب الطلاب الوافدين على المستوى المحلي أو الدولي. والنوع الثالث هو القدرات الاستراتيجية للجامعة، والتي تتمثل في قدرة الجامعة على تخطيط السياسات، ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تتماشى مع المتغيرات المحلية والعالمية، بما يضمن للجامعة تحقيق القدرة التنافسية.

مما سبق يتضح أن بناء القدرة التنافسية للجامعة لا يتحقق بالنظر إلى قدرة واحدة تتميز بها الجامعة بشكل منفرد، ولكن من خلال النظر لجميع القدرات التي تتميز بها الجامعة وبصورة كلية

مقومات القدرة التنافسية:

لم يعد التميز التنافسي بالمؤسسات و المنظمات ترفا أو نوعا من الوجاهة الإدارية بل أصبح ضرورة حتمية، فالمنظمة التي لن تستطيع تحقيق التميز على المنظمات الأخرى المنافسة سوف تندثر وتختفي، فالتميز التنافسي أصبح نمطا فكرياً وإدارياً، وكى تستطيع الجامعات المصرية تحقيق التميز والقدرة التنافسية أمام الجامعات العالمية المنافسة لابد من توفر عدة متطلبات تعتبر من المقومات الأساسية لتحقيق القدرة التنافسية، وهي كما يلي:

- **الخطة الإستراتيجية للجامعة** وتتضمن الرؤية المستقبلية للجامعة وتصورات الإدارة الجامعية عن مستقبل الجامعة ومركزها التنافسي، أيضا رسالة الجامعة وتتمثل في السياسات والإستراتيجيات التي ستتبعها الجامعة لتحقيق رؤيتها، وهذا ما أكدت عليه دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) حيث توصلت إلى أن عدم وضوح الخطط المستقبلية للجامعات من عوامل ضعف القدرة التنافسية.

- **ثقافة مؤسسية داعمة للتميز**، حيث يتطلب تحقيق القدرة التنافسية بناء ثقافة داعمة للتميز والابتكار والتنافس، وهذا ما يتطلب التدريب على وضع خطط وإستراتيجيات لبناء القدرة التنافسية قائمة على المنهجية العلمية، تتحدد فيها المبادئ الأساسية والالتزامات المؤسسية والأهداف والموارد اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية.
- **هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة** مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، تأخذ في الاعتبار تدفق المعلومات وتشابك علاقات العمل عند تشكيل أو تعديل الهياكل التنظيمية، وتتصف هياكل التميز الإداري باللامركزية حيث تمكن كل أفراد العمل الجامعي كل في مجاله (أحمد، ٢٠٠٩، ٤٤٠-٤٤٢).
- **توفير التمويل والاستثمارات اللازمة**: يتطلب تحقيق القدرة التنافسية للجامعات توفير التمويل اللازم والاستثمارات الكافية لتعزيز الإمكانيات المتاحة للجامعات؛ لتطوير البرامج والإرتقاء بجودة التعليم الجامعي ومستوى أعضاء هيئة التدريس وتحسين البنية الأساسية والموارد المادية من أبنية ومرافق ومكتبات ومعامل وغيرها، ذلك يفرض على الدولة زيادة ميزانية الجامعات والبحث العلمي، والبحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم الجامعي.
- **التعددية الثقافية**، فالتعليم متعدد الثقافات من مقومات القدرة التنافسية للجامعات، والذي يستلزم تطوير الأنشطة والبرامج التعليمية؛ لتلائم الإختلافات الثقافية وتأكيد اتجاهات تؤدي إلى التضامن الدولي وفهم الثقافات الأخرى.
- **توظيف تكنولوجيا المعلومات**، حيث يتطلب تحقيق القدرة التنافسية للجامعات تعظيم الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في تطوير البرامج التعليمية وأساليب تدريسها، وفي تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعي وشركاءهم، مع تنظيم ودعم هذه الشبكات وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها والاهتمام بالتعليم عن بعد وإقامة الجامعات الافتراضية وغيرها من صور إدماج التكنولوجيا في دعم القدرة التنافسية، (عبد الوهاب وعبد الرؤف، ٢٠١٢، ٢١٨).
- **قيادة فعالة** تتولى وضع الأسس والمعايير وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج وتؤكد فرص المؤسسة التعليمية في تميز الأداء وتحقيق التميز التنافسي (Maciej&others,2003,440)

- نظام متطور لتأكيد الجودة الشاملة يحدد شروط وأسس مواصفات الجودة ومعدلات السماح فيها وآليات رقابة وضبط الجودة ومداخل تصحيح انحرافاتهما.
- من العرض السابق لمقوم ات القدرة التنافسية للجامعات يتضح أن جميعها تتبنى ثقافة الجودة الشاملة ومفاهيمها فى كافة ما تقوم به الجامعات من أنشطة متعددة فى مجالاتها وأدوارها الثلاثة التدريسية والبحثية والخدمة المجتمعية، مما يدل على أن مدخل إدارة الجودة الشاملة يمثل مطلباً رئيساً لإحداث التميز. ومن أهم مقومات القدرة التنافسية للجامعات.

٥- قياس القدرة التنافسية للجامعات:

تعددت الطرق التى يمكن من خلالها قياس القدرة التنافسية للجامعات، والتى منها خلال المناهج الاقتصادية التى تسعى إلى قياس القدرة التنافسية للتجارة الدولية فى الخدمات ومنها التعليمية، ومع الزيادة المستمرة لحركة التجارة الدولية وزيادة الاستثمار واستقطاب رأس المال فى أنحاء العالم ظهرت فكرة طريقة أخرى هى استحداث أجهزة ومقاييس عالمية، وفى هذا السياق ونظرًا لما تتميز به صناعة التعليم بوصفها المصدر الرئيس لصناعة رأس المال البشرى ظهرت أجهزة مؤسسية عالمية متخصصة ؛ لضبط الجودة والتميز لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته (صانع، ٢٠١١).

ولنفس الغرض ظهر ما يسمى بالتصنيفات العالمية للجامعات لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية، وأصبح معيارًا ذا قيمة للمقارنة بين الجامعات ، والتى يوجد منها اليوم قرابة (٥٠) نظاما رئيسًا عالميًا قائمة على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بعدد من الجوانب الأكاديمية وغيرها، كأداة بحث تحقق الشفافية وتضمن الجودة وتعزز المنافسة بين المؤسسات التعليمية فى عصر العولمة (اليونسكو، ٢٠٠٤)، وركزت الدراسة الحالية على ال تصنيفات العالمية للجامعات فى قياس القدرة التنافسية.

التصنيفات العالمية للجامعات:

انتشر عالمياً العديد من القوائم التى اشتملت على ترتيب عالمى للجامعات، تصدر عن جهات مختلفة وتتباين فيما بينها فى المعايير والمؤشرات التى تتبعها فى التقييم، تلك القوائم أو التصنيفات تضع مجموعة من المعايير والمؤشرات تقيس جودة الجامعات من النواحي الكمية

والكيفية، فهي تقيس جودة وكفاءة الإنتاج العلمي للجامعات ، كما تقيس جودة الأبحاث العلمية ومساهمة الجامعات في المؤتمرات والندوات العلمية والرسائل والتقارير العلمية. واقتصرت الدراسة الحالية على أشهر التصنيفات العالمية للجامعات، والتي على ضوءها يمكن وضع مقترحات لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمي ، وفيما يلي تلك التصنيفات:

أ) تصنيف جامعة شنغهاي: (ARWU) :

يعد أكثر التصنيفات انتشارًا في الأوساط الأكاديمية بالعالم، وكان يهدف في بدايته إلى تحديد موقع الجامعات الصينية في مجال التعليم العالي، ومحاولة تقليص الهوة بينها وبين أفضل الجامعات في العالم، ولكنه انتشر بعد ذلك واكتسب شهرة عالمية جعلته يحتل أهمية عند الجامعات، فأخذت تتنافس حتى تحتل مكانة متميزة فيه؛ لكي تضمن سمعة علمية جيدة، ويقوم بالتركيز على أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم (Simon,2007,132).
معايير تصنيف جامعة شنغهاي:

تقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة يمكن تلخيصها وذكر الأوزان

النسبية لكل منها كما يلي: (Nian Cai & Changying, 2005, 131-132)

- **المعيار النوعي للتعليم (جودة التعليم) :** ويتم قياسه من خلال أعداد خريج الجامعة ممن فازوا بجائزة نوبل أو ميداليات وجوائز مرموقة في مختلف التخصصات ، ويخصص له (١٠%) .
- **المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس:** ويقاس بعدد الأعضاء الحاليين ممن فازوا بجوائز نوبل وميداليات التخصصات العالمية المختلفة، ويخصص له (٢٠%) وكذلك عدد البحوث الأكثر وجودًا في إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية ويخصص له (٢٠%).
- **معياري المخرجات البحثية :** ويتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة في دوريات مجلات العلوم والطبيعة (٢٠%) وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، وكذلك عدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية (٢٠%)، وتعتمد البحوث في السنة التي تسبق التصنيف.
- **معياري مستوى الأداء العام للجامعة :** ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة ، والإمكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وقوى بشرية أخرى ،

بالإضافة إلى الإمكانات المادية المتمثلة في المباني الدراسية، والمعامل والملاعب ، وجميع الإمكانات المتاحة للجامعة ويخصص له نسبة (١٠%).

ويتميز هذا التصنيف باعتماده على معايير موضوعية ومقاييس قابلة للمقارنة والتحقق دولياً، وعادة ما يتم طلب بيانات الجامعات المتقدمة للمؤسسات المعنية للتصنيفات عند التقدم للمنافسة، بينما في تصنيف شنغهاي يتم جمع بيانات الجامعات المتقدمة للمنافسة من المواقع الخاصة بها من شبكة الإنترنت، ويتم اختيار تلك الجامعات طبقاً للمعايير التي يتبعها التصنيف في الاختيار.

ب) تصنيف جريدة التايمز البريطانية (Qs - Times) :

يصدر هذا التصنيف عن جريدة التايمز البريطانية بالتعاون مع شركة تعليمية مهنية ، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام ٢٠٠٥ بالشراكة مع جريدة التايمز للتعليم العالي، (Andrejs, 2011,28)

ويهدف تصنيف التايمز كيواس (Qs - times) تقييم مستوى الجامعات من حيث الريادة العالمية، كما يسعى إلى التعريف بالجامعات التي تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي، ويتم التقييم من خلال استعراض نتائج استبانات على الإنترنت تقوم بملئها الجامعات المهتمة بالتصنيف، وذلك لتوفير المعلومات، ويتطلب التصنيف أيضاً قوائم مفصلة للمتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجي الجامعة ؛ لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويعتمد هذا التصنيف على ستة مؤشرات ذات بنية هيكلية الطابع هي:

- تقويم النظير (academic peer review) الوزن النسبي لهذا المؤشر يبلغ (٤٠%)، وتستخلص نتيجته من خلال توزيع استبانات تستطلع من خلالها آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب student ratio faculty يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) لعدد أعضاء هيئة التدريس مقابل طلابهم في الجامعة.

البحوث والاستشهادات العلمية : citations per faculty

- يعطى هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠%) للبحوث التي ينشرها أسانذة الجامعة ونسبة الإشارة لها في البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب لمؤشر للأداء البحثي للجامعة.

- تقويم سوق العمل employer review يأخذ هذا المؤشر (١٠%) من وزن التصنيف، ويعطى قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم فى سوق العمل،
- الأساتذة الأجانب (international faculty) ويقصد بذلك نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون فى الجامعة، وقد خصص التصنيف نسبة (٥%) لهذا المؤشر.
- الطلبة الأجانب (international student)، ويقصد بذلك نسبة الطلاب الأجانب إلى المجموع الكلي للطلاب فى الجامعة.

وتغطى هذه المؤشرات الستة معظم الأدوار الأكاديمي والباحثي والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات بنيوية تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق فى تحليل مقوماتها وتقييم مستوى جودة العم لية التعليمية فيها ، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية، والتطبيقية، ووصف قدرات خريجها فى المراحل المختلفة، بالإضافة إلى موقعها الدولي مما حقق للتصنيف شهرة واسعة لدى مؤسسات التعليم العالي.

وأهم ما يميز تصنيف التايمز احتكامه إلى الدور المجتمعي للجامعات وقدرتها على أداء رسالتها المحلية فى مجتمعاتها لترقى إلى بلوغ المستوى العالمى، كما أن المعايير التى يستند إليها فى تقييم الجامعات تغطى أدوار ووظائف الجامعة من خلال البحث العلمى والأداء الأكاديمى ودورها فى خدمة المجتمع والارتقاء به.

ج) تصنيف ويبومترس (Webometrics):

(Webometrics Ranking of World Universities)

يقوم هذا الترتيب على قياس الموقع الألكترونى للجامعة، وهو يتبع مجلس البحث القومى الذى يعد أكبر الهيئات البحثية فى أسبانيا، ويهتم بالتحليل الكم ي للمواد المتاحة على شبكات الإنترنت خاصة تلك المتعلقة بعمليات إنتاج المعرفة والتواصل العلم ي <http://www.wes.org/ewener> ، وكان الهدف الأسمى للترتيب تعزيز نشاط البحث والنشر العلمى للجامعات على الإنترنت ، ويدعم م بادرات النفاذ المفتوح إلى المعلومات، والتصدى لاحتكار الإنتاج العلم ي وتعزيز الحضور الألكترونى للمنشورات العلمية والأكاديمية الأخرى (<http://www.webometrics.info>).

ثانياً: واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى

من العرض السابق لمعايير التصنيفات العالمية، للجامعات وتحليلها يتضح أن من أبرز المؤشرات والمعايير التى أجمعت عليها تلك التصنيفات ، والتى كانت من أهم أسباب غياب الجامعات المصرية فى قوائم تصنيفات الجامعات العالمية مؤشر عدد البحوث العلمية المنشورة عالمياً فى مجال العلوم الطبيعية، وهو معيار أساسى فى معظم التصنيفات (شنغهاى وكيواس والتايمز)، وهذا ما أكدت عليه دراسة (الدجج، ٢٠١٦، ٢٦٦) .

فبالنسبة لمؤشر "عدد البحوث المنشورة دولياً فى مجال العلوم الطبيعية " وهو معيار أساسى فى معظم التصنيفات وهى (شنغهاى وكيواس والتايمز) : نجد أن مصر قد احتلت (المرتبة الأربعين بحوالى ٦٥ ألف بحث دولي)، وهى مرتبة متأخرة لمصر مقارنة بعدد من الدول النامية ، والتى بدأت معنا مراحل التنمية الشاملة فى منتصف القرن الماضى مثل الهند (المرتبة العاشرة بعدد ٥٣٣ ألف بحث دولي) والبرازيل (المرتبة الخامسة عشر) وإيران (المرتبة الواحد والثلاثين) أو بدول صغيرة فى عدد السكان مثل (فنلندا)، والتى يصل عدد سكانها إلى أربعة ملايين نسمة تقريباً (المرتبة الخامسة والعشرين)، (نصر، ٢٠٠٦، ٧٣).

هذه المرتبة المتأخرة لمصر عالمياً فى مجال النشر الدولى تعكس مدى تردى وضع البحث العلمى فى مصر كدولة رائدة وعريقة فى المنطقة ، ويرجع ذلك إلى وجود مشكلات ومعوقات أمام البحث العلمى فى مصر، هذا يتطلب عرض واقع ومؤشرات التعليم الجامعى والبحث العلمى فى مصر وهو كالتالى:

١- مؤشرات التعليم الجامعى والبحث العلمى فى مصر:

هناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتعليم الجامعى والبحث العلمى فى

مصر، منها:

- تطور عدد الجامعات فى مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) إلى (٢٥) جامعة حكومية حتى ٢٠١٧، وقد وصل إجمالي عدد الجامعات إلى (٤٥) جامعة تتكون من (٢٥) جامعة حكومية و (٢٠) جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم والتكنولوجيا) تمثل ٥٣% فى حين أن الكليات الأدبية

(العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧% من جميع الكليات ، (وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية ٢٠١٦/٢٠١٧).

- تعتبر الدراسات العليا هي أولى الدرجات الفعلية للدخول في مجال البحث والتطوير، وعلى مدى السنوات الماضية ارتفع عدد الطلبة المسجلين للحصول على درجات جامعية عليا بمعدلات مختلفة، فقد زاد عدد الطلبة المسجلين في الدبلومات في الفترة ما بين عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، من ٦٩١٨٣ إلى ١٧٩٨٤٠، في حين ارتفع أعداد طلاب درجة الماجستير من ٧٨٧٣٢ إلى ١٢٦٤٦٥، وأما بالنسبة لطلاب الدكتوراه كانت الزيادة من ٢٣٨١١ إلى ٣٨٣٢٥، وتطور عدد الباحثين في مصر خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع عدد الباحثين من ١٠٨٥٠٤ في عام ٢٠١٢ إلى ١١٠٧٧٢ في عام ٢٠١٣، بمعدل نمو ٢%، وقد وجد أن أغلبية الباحثين في قطاع التعليم العالي بنسبة ٧٩,٤% من العدد الإجمالي للباحثين (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠١٥، ١٦-١٩)، وتحليل عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الفترة بين عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ فقد لوحظ أنه لا يوجد فرق كبير ملاحظ في أعداد الباحثين سواء العدد الكلي، أو معادل كامل الوقت، فكان عدد الباحثين الكلي لكل مليون نسمة ١٣٤٤ في عام ٢٠١٢ وأصبح ١٣٥٠ في عام ٢٠١٣.
- يعكس تطور أعداد الباحثين في مصر خلال السنوات الأخيرة _ وإن كان تطوراً ليس كبيراً - زيادة الاهتمام إلى حد ما بالبحث العلمي في الجامعات المصرية ومحاولة زيادة ميزانيته وبصفة خاصة في قطاع التعليم العام.

- **النشر العلمي الدولي** : تطور عدد الأبحاث المنشورة للباحثين المصريين في الدوريات العالمية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، بلغ العدد الإجمالي للأبحاث الدولية للمصريين ٨٧١٥٨ بحث دولي، وزاد عدد النشر الدولي من ٤٠٥٧ في ٢٠٠٣ إلى ١٤١٦٥ في عام ٢٠١٣ بمتوسط معدل نمو سنوي ١٢%، وبحساب معدل التعاون الدولي والمحلي في النشر في عام ٢٠١٣، بلغ حجم التعاون الدولي في الأبحاث ٦٣٧٩ في حين حجم التعاون المحلي ١٥٨٦، وبلغت نسبة البحوث الدولية التي تم نشرها بالمشاركة مع الدول الأخرى ٤٥%، وقد تراوحت بين ٣٠، ٤٥% خلال السنوات العشر الماضية (وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، ٢٠١٥، ١٩).

يعكس هذا التطور في أعداد ونسب الأبحاث المنشورة في الدوريات العال مية خلال العشر سنوات السابقة الاهتمام بعنصر الجودة في الأداء البحثي للجامعات المصرية، كما أن اعتبار النشر الدولي من شروط اجتياز الأبحاث العلمية واعتمادها قد زاد من معدلات النشر الدولي للبحوث العلمية المصرية.

٣- تمويل البحث العلمي في مصر:

إن الجهود التي تبذلها الحكومة في مصر في مجال البحث العلمي جهود ضعيفة وغير كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول المتقدمة، والمسألة ليست عدد الأبحاث المنشورة فحسب ، ولكن جودة تلك الأبحاث والا استفادة من نتائجها، وإذا ما قارنا بين عدد براءات الاختراع المصرية بتلك المسجلة في دول مثل : الهند وكوريا الجنوبية ، وجنوب أفريقيا بل وإسرائيل، ندرك حجم العمل المطلوب والمشكلات الرئيسية التي تعوق البحث العلم ي في مصر سواء في مستو ي السياسات والبرامج أو مستوى الباحثين وأساليب تأهيلهم ، أو التمويل، والإمكانات البحثية اللازمة التي يؤدي غيابها أو نقصها إلى ضعف المردود والعائد من البحث العلمي. (عمار و يوسف، ٢٠٠٦، ٧٩).

ويعد التمويل من أكثر العقبات التي تواجه البحث العلم ي وبصفة خاصة في الجامعات، فالميزانيات المخصصة للجامعات لا تف ي بمتطلبات البحث العلم ي، وتوضع دون الأخذ في الاعتبار الزيادة في أعداد الطلاب والباحثين، ومن ثم فإن متوسط نصيب الباحث من هذه الميزانيات منخفض تماما، فنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلم ي في مصر بصفة عامة ينخفض إلى أدنى المستويات، حيث يقدر بمبلغ (٣٧) جنيهاً مصر ياً في موازنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ في حين يبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠٠) دولار أي مائة ضعف (عويس، ٢٠٠٥-١٣٦٤).

يتضح مما سبق أن نقص التمويل هو من أهم المشكلات التي تواجه التعليم الجامع ي عامة والبحث العلم ي بصفة خاصة، فالتوسع في التعليم الجامع ي وعدم وجود التمويل الكافي له أدى إلى انخفاض نصيب الطالب من الا رفاق على البحث العلم ي حيث تعتمد الجامعات في مصر على التمويل الحكومى من الدولة، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلم ي من ناتج الانتاج المحلى الإجمالي؛ لتصل على الأقل إلى نحو عشرة أضعاف ما

يوجه حاليا للبحث العلمي ، إذا أردنا أن نصل إلى م مستوى متقدم بين مصاف الدول في مجال البحث العلمي (جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، ٢٠٠٧، ١).

مما سبق يتضح عجز التمويل الحكومي في مصر عن الوفاء ب احتياجات التعليم الجامعي، وبصفة خاصة البحث العلمي وما ترتب عليه من ضعف كفاءة التعليم الجامعي وضعف إنتاجه وتدهور البنية التحتية لمؤسساته، وتمثل ذلك في عدم القدرة على شراء الأجهزة العلمية الحديثة ، ومستلزمات المعامل من الأدوات والمواد اللازمة لإجراء البحوث العلمية مع عدم القدرة على توفير الإصدارات الحديثة من الكتب والدوريات والموسوعات العلمية، وهجرة الكفاءات العلمية لتحسين أوضاعهم المادية وعدم تفرغهم لإجراء الأبحاث العلمية.

ومما يزيد من عجز التمويل الحكومي للبحث العلمي في مصر غياب وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب حسن التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة للبحث العلمي. (عمار و يوسف، ٢٠٠٦، ٨٣).

لذلك بدأت الجامعات في البحث عن مصادر أخرى للتمويل الذاتي مثل تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات الحكومية والخاصة بالمجتمع، والأنشطة الربحية وعوائد الوحدات ذات الطابع الخاص داخل الحرم الجامعي، وغير ذلك من الأنشطة.

ومن هنا لا بد أن يسهم المجتمع بكافة مؤسساته وخاصة القطاع الخاص ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب، وجمعيات أهلية، وغيرها ، في تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي، وهذا الاتجاه أخذ في الانتشار على مستوى العالم كله منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

بالإضافة إلى مشكلة نقص تمويل البحث العلمي هناك مجموعة من المشكلات والمعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في مصر ، وكانت من أهم أسباب نقص جودة البحوث العلمية وبالتالي انخفاض معدل النشر الدولي للأبحاث المصرية، (المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٠، ١٦٠-١٦١) ومن أهمها ما يلي:

- عدم وجود فلسفة عامة وغايب سياسة علمية بحثية حقيقية.
- عدم التكامل وعدم وجود نظام واضح لتخطيط الدراسات العليا والبحوث ؛ أدى إلى عدم الحصول على مخرجات ذات جودة عالية (أبحاث علمية متميزة- خبرات مهنية متخصصة عالية المستوى - خبرات معاصرة).
- ضعف توظيف البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية في تطوير المعرفة.

- غياب نظام يحرص على الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة الهادفة.
- عدم الاهتمام بتحديث المكتبات الجامعية بالصورة التي تواكب الثورة المعلوماتية والمعرفية.
- تقادم النظم الإدارية والمالية المطبقة في مجال الدراسات العليا والبحوث وإعمال قواعد إدارية لا تتناسب وطبيعية تطبيق المؤسسات البحثية.
- هناك أيضاً معوقات أخرى للبحث العلمي وتؤثر بالسلب في معدلات النشر الدولي وهي:
 - ضآلة تسهيلات البحث العلم ي من توافر المكتبات المزودة بالمراجع العلمية والكتب الحديثة، والمعامل والخبرات وقواعد البيانات وصعوبة نشر الأبحاث العلمية.
 - انشغال أعضاء هيئة التدريس بأعمال إضافية تؤثر على الوقت والجهد الذي يمكن أن يخصص للبحث العلم ي، فالنشاط البحثي قد لا يزيد عن ٥% من كامل نشاط عضو هيئة التدريس، وهو قد يصل إلى ٣٣% في الدول المتقدمة.
 - تعاني البحوث التي تجرى في بعض الجامعات ، من التكرار والفردية والافتقار إلى التخطيط السليم والقصور في الإشراف الجاد على إجراء البحوث والرسائل العلمية وتدرج مستواها في بعض الأحيان.
 - عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعة توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية في البحث والدراسة.
 - نقص التقلع المستمر مع المراكز البحثية العالمية للوقوف على المستجدات
 - عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات سواء على مستوى الجامعات أو على المستوى القومي؛ بسبب غياب نظام المعلومات والإحصاءات التي تعتبر من أهم آليات البحث العلمي.
 - تدنى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس من الكتب المؤلفة والمترجمة والبحوث المنشورة بشكل عام سواء من حيث الكم أو الكيف.
- من العرض السابق لواقع ومؤشرات البحث العلمي في مصر ومعوقاته يتضح أن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلم ي يتطلب المزيد من الارتفاع بالبيئة المحفزة للبحث العلمي، والخروج من دائرة القوالب النمطية والبيروقراطية، والبحث عن

سبل جديدة لمواكبة التقدم العلمي ، وتحقيق مراتب متقدمة للجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات. ومن ثم تزداد قدرتها التنافسية.

ثالثاً: واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها:

لتعرف واقع الجامعات الخاصة في مصر والبحث العلمي بها تناولت الدراسة الحالية نشأة الجامعات الخاصة في مصر ومبررات انشائها وأهدافها، أيضاً أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأعداد الخريجين وتطورها، ثم عرض نموذجين من الجامعات الخاصة الفاعلة في مجال البحث العلمي وذلك على النحو التالي:

١- مبررات إنشاء الجامعات الخاصة في مصر:

يرجع إنشاء الجامعات الخاصة في مصر إلى مجموعة من المبررات المجتمعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية (محمود، ٢٠٠٤، ١٤٤-١٤٧) ومن أهمها:

- الزيادة السكانية في مصر
 - قصور قدرة الجامعات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي عن استيعاب جميع الراغبين فيه.
 - احتياج سوق العمل وبعض المؤسسات الحكومية إلى تخصصات جديدة غير نمطية.
 - الحاجة إلى زيادة عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، لتوفير فرص التعليم الجامعي والعالي للراغبين فيه.
 - ازدياد أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين في الجامعات الحكومية.
- يتضح مما سبق أن الجامعات الخاصة جاءت لتسد بعض القصور في الجامعات الحكومية، وتلبى الطلب المتزايد عن التعليم الجامعي، وتحقق مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية، وتضمن الحق في التعليم الجامعي والعالي في ظل الموارد المحدودة وضعف الإمكانيات لدى الجامعات الحكومية.

٢- أهداف الجامعات الخاصة:

حدد القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م (رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٩، ٦) الخاص بإنشاء الجامعات الخاصة والأهلية في مادته الثانية أن إنشاء جامعات خاصة في مصر يهدف إلى ما يلي:

- ١- لإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي.

- ٢ توفير التخصصات العلمية الحديثة
 - ٣ إعداد المتخصصين والفنيين والخبراء فى شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.
 - ٤ أداء الخدمات البحثية للغير.
 - ٥ توفير أحدث الأجهزة المتطورة فى جميع التخصصات.
- يتضح من العرض السابق لأهداف الجامعات الخاصة أنها تتشابه كثيراً مع أهداف الجامعات الحكومية بصفة عامة، والتي صدرها قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والتي تهدف إلى:

- توجيه التعليم الجامعى والبحث العلمى لخدمة المجتمع.
 - تزويد البلاد بالاقتصاديين والخبراء والفنيين.
 - إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة فى بناء مجتمعه.
- ومن ثم كان ينبغى أن تتغير أهداف الجامعات الخاصة؛ لتواكب المتغيرات المجتمعية المعاصرة واحتياجات التنمية والمستجدات المعرفية التى أنشئت أساساً لمواجهةتها.

٣- نشأة الجامعات الخاصة فى مصر وتطورها:

ظهرت فكرة إنشاء أول جامعة وطنية فى مصر بالجهود الأهلية فى بداية القرن العشرين تلبية لدعوة انطلقت، ترى فى التعليم الجامعى نوعاً من المقاومة فى وجه المستعمر، ووسيلة لتحقيق قوة المواطن والوطن معاً من أجل العمل تجاه الاستقلال، والذي يمكن تحقيقه عن طريق العلم لما للتعليم الجامعى من أهمية فى استنهاض الهمم ولطرد المستعمر ولتحقيق العدالة الاجتماعية لمن لم يستطع السفر خارج البلاد للحصول على التعليم الجامعى، وتم افتتاح هذه الجامعة فى جامعة أهلية رسمية فى ١٩٠٨ اعتماداً على التبرعات والهبات من جموع الشعب المصرى (جمال الدين، ٢٠٠٧، ١٤٣).

وخلال هذه الفترة وبالتحديد فى عام ١٩١٩م تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهى جامعة أهلية ومؤسسة مستقلة تهدف توفير نوعية عالية الجودة من التعليم باللغة الإنجليزية ووفقاً لنموذج التعليم الأمريكى، وذلك لخدمة كل قطاعات المجتمع المصرى وغيره من البلدان

الأخرى، وتقوم بالعمل في ظل البروتوكول الثقافي بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية (عليوة، ٢٠٠٦، ٤٦).

وقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء الجامعة الخاصة نتيجة للمتغيرات العالمية المتسارعة في نهاية القرن العشرين وظهور اقتصاديات السوق، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مع قصور موارد الدولة على الإنفاق عليه نتيجة إرتفاع التكلفة العالية للتعليم الجامعي. وفي ضوء ما سبق صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة، وأقر بجواز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأس مالها مملوكة للمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء. (رئاسة الجمهورية، ١٩٩٢، ١١).

وكانت بداية إنشاء الجامعات الخاصة عام ١٩٩٦م بصدر أربعة قرارات جمهورية بإنشاء أربع جامعات خاصة وهي جامعة ٦ أكتوبر، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية، وازداد عدد الجامعات الخاصة في مصر حتى أطيح (٢٠) جامعة خاصة في عام ٢٠١٢، وتزايد عددها حتى وصل إلى ٢٦ جامعة عام ٢٠١٧.

والجدول التالي يوضح أعداد وأسماء الجامعات الخاصة المعتمدة في مصر حتى عام ٢٠١٧.

ج — جدول (٢)

الجامعات الخاصة المعتمدة في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧

م	الجامعة	قرار الإنشاء	م	الجامعة	قرار الإنشاء
١	جامعة ٦ أكتوبر	رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦م	١٤	جامعة المستقبل	رقم ٢٥٤ لسنة ٢٠٠٦م
٢	جامعة أكتوبر للعلوم الحديث والآداب	رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٦م	١٥	جامعة النيل	رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦م
٣	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٩٦م	١٦	الجامعة المصرية الروسية	رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠٠٦م
٤	جامعة مصر الدولية	رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٦م	١٧	جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٧م
٥	الجامعة الفرنسية في مصر	رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢م	١٨	الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني	رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨م
٦	الجامعة الألمانية بالقاهرة	رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢م	١٩	جامعة العاشر من رمضان	رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩م
٧	الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة	رقم ٢١٦ لسنة ٢٠٠٣م	٢٠	جامعة دراية	رقم ٩١ لسنة ٢٠١٠م
٨	جامعة الأهرام الكندية	رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠٠٤م	٢١	جامعة الجيزة الجديدة	رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٠م
٩	الجامعة البريطانية المصرية	رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٤م	٢٢	جامعة هليوبوليس	رقم ٣١٩ لسنة ٢٠١٢م
١٠	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٤م	٢٣	جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويد	رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٢م
١١	جامعة سيناء	رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥م	٢٤	جامعة بدر	رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٣م

تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية
(الحكومية والخاصة)

رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٣م	الجامعة الصينية	٢٥	رقم ٢٥٢ لسنة ٢٠٠٦م	جامعة فاروس	١٢
رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٣م	جامعة حورس	٢٦	رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠٠٦م	جامعة النهضة	١٣

المصدر: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧، موقع الجامعات الخاصة، المجلس الأعلى للجامعات الخاصة والأهلية.

من قراءة الجدول السابق يتضح زيادة أعداد الجامعات الخاصة في السنوات الأخيرة، فقد بدأ إنشاء الجامعات الخاصة بأربع جامعات في عام واحد وبقرارات متتابعة وذلك حتى عام ١٩٩٦، وأصبح هناك ٦ جامعات عام ٢٠٠٢، ووصل العدد إلى ١٠ جامعات عام ٢٠٠٤، ثم تتابع إنشاء الجامعات الخاصة حتى وصل عددها إلى (٢٦) جامعة خاصة في عام ٢٠١٧، وهذا يشير إلى أن تجربة التعليم الجامعي الخاص لاقت قبولا في مصر، وأنها أصبحت مجالا خصبا للاستثمار مما دفع الكثير من المستثمرين الالتفات إليها، إلا أنه مع ازدياد أعداد الجامعات الخاصة في مصر إلا أنها مازالت أقل من العدد المفروض، وتسعى وزارة التعليم العالي إلى إتاحة الفرص لزيادة أعدادها؛ لتتماشى مع خطة مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠.

٤- تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة:

تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة وازداد عددها خلال السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالي يوضح ذلك:

جـ جدول (٣)

تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة خلال الأعوام (٢٠١٧/٢٠١٦-٢٠١٦/٢٠١٥-٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠١٣/٢٠١٢)

الرقم القياسي	٢٠١٧/٢٠١٦	الرقم القياسي	٢٠١٦/٢٠١٥	الرقم القياسي	٢٠١٥/٢٠١٤	الرقم القياسي	٢٠١٣/٢٠١٤	الرقم القياسي	٢٠١٢/٢٠١٣	البيانات
٩٣	١٣	٩٣	١٣	١٠٠	١٤	١٠٠	١٤	١٠٠	١٤	٦- أكتوبر
١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	١٠٠	٩	أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب
١٠٨	١٣	١٠٨	١٣	١٠٨	١٣	١٠٨	١٣	١٠٠	١٢	مصر للعلوم والتكنولوجيا
١٠٠	٦	٨٣	٥	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	مصر الدولية
١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	الجامعة الفرنسية في مصر
٠	٠	١٠٠	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٤	١٠٠	٤	الجامعة الألمانية
١٥٠	٩	١١٦	٧	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	الجامعة البريطانية في مصر
١١٣	٩	١٠٠	٨	١٠٠	٨	١٠٠	٨	١٠٠	٨	الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات
١٠٠	٦	١٥٠	٦	١٥٠	٦	١٥٠	٦	١٠٠	٤	الأهرام الكندية
١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	جامعة سيناء
١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	١٠٠	١١	جامعة فاروس
١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	١٠٠	٦	جامعة المستقبل
١٥٠	٣	١٥٠	٣	١٥٠	٣	١٥٠	٣	١٠٠	٢	المصرية الروسية
١٢٥	٥	١٢٥	٥	١٢٥	٥	١٠٠	٤	١٠٠	٤	الدلتا للعلوم والتكنولوجيا
١٢٠	٦	١٢٠	٦	١٠٠	٥	١٠٠	٥	١٠٠	٥	جامعة النهضة
٢٥٠	٥	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني
١٦٧	٥	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣	الجامعة العربية المفتوحة

٢٠٠	٤	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢	جامعة النيل
١٠٠	٣	١٠٠	٣	١٠٠	٣		٣	-	-	جامعة هليوبوليس
١٠٠	٨	٧٥	٦	١٠٠	٨		٨	-	-	جامعة بدر
١٢١	١٣٠	١١٣	١٢١	١١٥	١٢٣	١٠٧	١١٤	١٠٠	١٠٧	الإجمالي

وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٧/٢٠١٦.

من قراءة الجدول السابق رقم (٣) يتضح تزايد أعداد الكليات بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ قياسا بعددها في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢١%، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- سعى الجامعات الخاصة إلى استكمال الهياكل التنظيمية والتوسع في البرامج الدراسية والتخصصات العلمية لتحقيق الميزة التنافسية.
- زيادة الإقبال على التعليم الجامعي الخاص وتر ايد أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة أدى إلى التوسع في إنشاء كليات جديدة تستوعب هذه الزيادة.

٥- تطور أعداد الطلاب في الجامعات الخاصة:

يتضح من التقارير والإحصاءات عن أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة في مصر أنه هناك تزايد في أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين عاما بعد عام، والجدول الآتي يوضح تطور أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات الخاصة المصرية خلال الفترة من العام الجامعي (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٠/٢٠١١م).

جدول (٤)

تطور أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة خلال (٢٠٠١-٢٠١١م)

أعداد الطلبة المقبولين					أعداد الطلبة المقبولين					العام الدراسي
الجملة	النسبة %	وافد	النسبة %	مصرى	الجملة	النسبة %	وافد	النسبة %	مصرى	
٢٤٩٤٦	٢٨	٦٩٥٠	٧٢	١٧٩٩٦	٧٩٦٩	٢٩,٢	٢٣٢٥	٧٠,٨	٥٦٤٤	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣٠٤٣١	٣٠	٩١٣٨	٧٠	٢١٢٩٣	٨١٩٧	٣٦	٢٩٥١	٦٤	٥٢٤٦	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٤٣٣٩	٣١,٦	١٠٨٥٩	٦٨,٤	٢٣٤٨٠	٧٠٤٨	٣٩	٢٧٥٤	٦١	٤٢٩٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٤١٨٨	٣٢,٢	١٠٩٩٩	٦٧,٨	٢٣١٨٩	٦٨٣٩	٣٣,٤	٢٢٨٥	٦٦,٦	٤٥٥٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٣٥٨٥٩	-	-	-	-	٦١٦٩	٣١,٣	١٩٢٨	٦٨,٧	٤٢٤١	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٤٠٧٦١	-	-	-	-	٥٩٤١	٣٠,٥	١٨١٣	٦٩,٥	٤١٢٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٤٥٣١٦	٢٨,٨	١٣٠٧١	٧١,٢	٣٢٢٤٥	٧٨٢٢	٢٣,٧	١٨٥٣	٧٦,٣	٥٩٦٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٥٥٣٧٨	٢٤,٦	١٣٦٥٠	٧٥,٤	٤١٧٢٨	١٠٤٥١	٢٤,٧	٢٥٧٩	٧٥,٣	٧٨٧٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٦٦٨١١	٢١	١٤٠١١	٧٩	٥٢٨٠	١٤٥٨٠	١٦,٦	٢٤١٧	٨٣,٤	١٢١٦٣	٢٠١٠/٢٠٠٩
٦٨٢٢٢	١٣	٨٧٧٤	٨٧	٥٩٤٤٨	٩٤٥٢	٢١,٥	٢٠٣٦	٧٨,٥	٧٤١٦	٢٠١١/٢٠١٠

تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية
(الحكومية والخاصة)

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٢)
- من قراءة الجدول السابق رقم (٤) يتضح مايلي:
- ازدياد إقبال الطلاب على الجامعات الخاصة، حيث ارتفع أعداد الطلبة المقبولين خلال عشر سنوات من (٧٩٦٩) طالب عام ٢٠٠١ إلى (١٤٥٨٠) طالب عام ٢٠١٠، أي بزيادة نسبتها ٨٣% وذلك بسبب ازدياد أعداد الجامعات خلال هذه الفترة.
 - لاقت الجامعات الخاصة قبولا لدى الوافدين، وهي بذلك حققت إحدى مبررات إنشائها وهو جذب الطلاب الوافدين وتوفير عملات صعبة للدولة.
- وتوالت الزيادة في أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة في الأعوام من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالي يوضح ذلك:

ج ————— دول (٥)

تطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيان	الرقم /٢٠١٢ ٢٠١٣	الرقم /٢٠١٣ ٢٠١٤	الرقم /٢٠١٤ ٢٠١٥	الرقم /٢٠١٥ ٢٠١٦	الرقم /٢٠١٦ ٢٠١٧	الرقم /٢٠١٢ ٢٠١٣	الرقم /٢٠١٣ ٢٠١٤	الرقم /٢٠١٤ ٢٠١٥	الرقم /٢٠١٥ ٢٠١٦	الرقم /٢٠١٦ ٢٠١٧
٦- أكتوبر	٤٠١١	١٠٠	٣٧٧٤	٩٤	٣٦١٥	٩٠	٤٥٦١	١١٤	٤٨٥٧	١٢١
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٢٣٠٣	١٠٠	٢٥٢٩	١١٠	٢٥٢٨	١١٠	٢٣٦٧	١٠٣	٢٤٤٢	١٠٦
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٣٦٨٥	١٠٠	٣٦١٥	٩٨	٤١٥٣	١١٣	٤٣٩٧	١١٩	٤٩٥٢	١٣٤
مصر الدولية	١٧٠٥	١٠٠	١٦٩٨	١٠٠	١٨١٨	١٠٧	١٨٠٧	١٠٦	٢٠٠٠	١١٧
الجامعة الفرنسية في مصر	٩٣	١٠٠	٨٥	٩١	٦٨	٧٣	٨٦	٩٢	١٠١	١٠٩
الجامعة الألمانية	٢٢٦٠	١٠٠	٢١١٨	٩٤	-	-	٢٢١٣	٩٨	٠	٠
الجامعة البريطانية في مصر	١٥٥٠	١٠٠	١٧١١	١١٠	٢٠٩٦	١٣٥	٢٠٨٩	١٣٥	٢٤٧٩	١٦٠
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	١٤٧٩	١٠٠	٢٣٠٩	١٥٦	٢١٤٥	١٤٥	٢٠٤٧	١٣٨	٢٩٣٢	١٩٨
الأهرام الكندية	٧١٣	١٠٠	١٢٥٣	١٧٦	١٥٦٣	٢١٩	١٥٩٩	٢٢٤	١٩٩٢	٢٧٩
جامعة سيناء	١٣٠٧	١٠٠	١٤٢٢	١٠٩	١٥٨٨	١٢١	١٤٨٧	١١٤	١٥٢٩	١١٧
جامعة بدر	٠	٠	٠	٠	٩٧٥	١٠٠	١٠٤٥	٠	١٨١٦	١٨٦
جامعة فاروس	١٩٩٦	١٠٠	٢٢٩٢	١١٥	٢٥٩٢	١٣٠	٢٩٠٧	١٤٦	٣١٣٥	١٥٧
جامعة المستقبل	١٥٩٧	١٠٠	١٥٥٧	٩٧	١٥٦٢	٩٨	١٩٦٧	١٢٣	١٧٣٥	١٠٩
المصرية الروسية	٦٤٠	١٠٠	٥٨١	٩١	١٤٠٢	٢١٩	١٣٤٥	٢١٠	١٣١٧	٢٠٦
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	١٢٤٨	١٠٠	١٤٨٥	١١٩	٢٠٠٥	١٦١	١٩١٤	١٥٣	١٩١٦	١٥٤
جامعة النهضة	١٠٠٢	١٠٠	٩٥٦	٩٥	١١٣١	١١٣	٨٦١	٨٦	١١٢٥	١١٢

٨٧	٢٤٤	٦٣	١٧٨	٨٩	٢٤١	١٠٨	٣٠٣	١٠٠	٢٨١	الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني
٥٧٨	٨٦١	٥٠٤	٧٥٢	٥٣٦	٧٩٩	٢٦٧	٣٦٨	١٠٠	١٤٩	الجامعة العربية المفتوحة
١٦٦	٣٦٥	٦٢٣	١٣٧	٥٢٣	١١٥	١١٨	٢٦	١٠٠	٢٢	جامعة النيل
١٥٥	٣٢٨	٩٢	١٩٦	١٠٠	٢١٢		٠		٠	جامعة هليوبوليس
١٣٩	٣٦١٢٦	١٣٠	٣٣٩٥٥	١١٨	٣٠٦٠٨	١٠٨	٢٨١١٢	١٠٠	٢٦٠٤١	الإجمالي

وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/٢٠١٧.

من قراءة الجدول السابق رقم (٥) يتضح تزايد أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات

الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ قياسا بعددها في عام ٢٠١٢/٢٠١٣

نحو ٣٩% وتطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة تزايدت أعداد المقيدون في الفترة من

٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالي يوضح ذلك:

ج- جدول (٦)

تطور أعداد المقيدون بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيان	الرقم /٢٠١٢	الرقم /٢٠١٣	الرقم /٢٠١٤	الرقم /٢٠١٥	الرقم /٢٠١٦	الرقم /٢٠١٧	الرقم /٢٠١٦	الرقم /٢٠١٥	الرقم /٢٠١٤	الرقم /٢٠١٣
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
٦- أكتوبر	١٣٩٠٧	١٠٠	١٥٢٢٤	١١٠	١٥١٦٠	١٠٩	١٩٧٤٩	١٤٢	٢٠٩٨٩	١٥١
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٨٥٧٥	١٠٠	٩٠١٨	١٠٥	٩٨٦٤	١١٥	١٠٧٣٢	١٢٥	١١٥١٤	١٣٠٤
مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٤٤٧٧	١٠٠	١٦٠٦٦	١١١	١٧٣٢٠	١٢٠	١٨٠٥٩	١٢٥	٢٠٦٨٤	١٤٣
مصر الدولية	٦١١٢	١٠٠	٦٠٥٠	٩٩	٦٨٤٨	١١٢	٧٦٧٧	١٢٦	٨٢٥١	١٣٥
الجامعة الفرنسية في مصر	٣٢٤	١٠٠	٣١٨	٩٨	٣١٩	٩٩	٣٤٥	١٠٧	٣٦٨	١١٤
الجامعة الألمانية	١٣٣٤٢	١٠٠	١٥٠٦٧	١١٣	٠	٠	١٠٦٣٧	٨٠	٠	٠
الجامعة البريطانية في مصر	٣٨٦٨	١٠٠	٥٥٧٩	١٤٤	٦٠٣٦	١٥٦	٧٦٣٥	١٩٧	٩١٤٨	٢٣٧
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٤٠١٠	١٠٠	٥٢٦٠	١٣١	٧٢٦٥	١٨١	٨٧٣٤	٢١٧	١٠٧٣٣	٢٦٨
الأهرام الكندية	٢٥٠٨	١٠٠	٤٤٥٧	١٧٨	٥٧٣٥	٢٢٧	٥٦٧٥	٢٢٦	٦٩١٣	٢٧٦
جامعة سيناء	٤٦٠٤	١٠٠	٤٨٤٧	١٠٥	٥٤٩٠	١١٩	٦٣٤٧	١٣٨	٥١٨٢	١١٣
جامعة بدر	٠	١٠٠	٠	٠	٩٧٥	١٠٠	١٩٠٢	١٩٥	٣٥٧٠	٣٦٦
جامعة فاروس	٦١٤٤	١٠٠	٧٧٤٢	١٢٦	٨٩٠٠	١٤٥	٧٩٠٧	١٢٩	٩٢١٦	١٥٠
جامعة المستقبل	٤٧٧٤	١٠٠	٣٧٣٠	٧٨	٥٧٤٢	١٢٠	٧٤٨٧	١٥٧	٧٩٩٤	١٦٧
المصرية الروسية	٢٣٤٥	١٠٠	٢٨٥٩	١٢٢	٤٣٣٣	١٨٥	٣٥٦١	١٥٢	٥٥٤٥	٢٣٦
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	٢٥٤١	١٠٠	٣٦٤٠	١٤٣	٣٨٤٧	١٥١	٧٢٠١	٢٨٩	٨٣٥٤	٣٢٩

١٣١	٣٩٩٥	١٣٧	٤١٩٢	١٥٤	٤٦٩٨	١٣١	٤٠١٣	١٠٠	٣٠٥٧	جامعة النهضة
٢١٥	١١٨٥	١٧٥	٩٦٠	١٨١	٩٩٣	١٤٦	٨٠٤	١٠٠	٥٥٠	الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني
٢٦٨	٢٦٠١	٢١٣	٢٠٧٣	١٦١	١٥٦٢	١٠٧	١٠٤٣	١٠٠	٩٧٢	الجامعة العربية المفتوحة
٦٩١	٦٥٠	٣٠٩	٢٩٠	١٨٧	١٧٦	١٣٣	١٢٥	١٠٠	٩٤	جامعة النيل
٢٠٩	١٠٨٩	١٤٨	٧٧٠	١٠٠	٥٢٢		٠	١٠٠	٠	جامعة هليوبوليس
١٥٠	١٣٧٩٨١	١٤٣	١٣١٩٣٣	١١٥	١٠٥٧٨٥	١١٥	١٠٥٨٤٢	١٠٠	٩٢٢٠٤	الإجمالي

وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/٢٠١٧.

من قراءة الجدول السابق رقم (٦) يتضح تزايد أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات

الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ قياسا بعددها في عام ٢٠١٢/٢٠١٣

نحو ٥٠%، وترجع زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة إلى ما يلي:

- أن الجامعات الخاصة تعتبر بديلا للطلاب الراغبين في الحصول على تعليم جيد عن التعليم في الخارج، من خلال ما تقدمه من برامج تعليمية جيدة وحديثة ومنحهم شهادات معتمدة من الدول المتقدمة مثل بريطانيا ومن المجلس الأعلى للجامعات.
- محاولة الجامعات الخاصة إضافة برامج تعليمية وتخصصات علمية جديدة لم تكن متاحة في الجامعات الحكومية، مما أدى إلى زيادة جذب الطلاب إليها.
- قبول الجامعات الخاصة للطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بمجموع أقل من نظيرتها الحكومية، وقد أثار ذلك من قبل مخاوف لدى النقابات المهنية من وجود تفرقة بين الخريجين، وهي الجزئية التي عالجها قرارات القبول بالجامعات الخاصة في العامين الماضيين بالتشدد في عدم قبول أى طالب بالجامعات الخاصة في كليات القطاع الطبى بمجموع بأقل من ٩٠%.

٦- تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة:

تطور أعداد الخريجين من الجامعات الخاصة خلال الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦

والجدول التالي يوضح ذلك:

جـ جدول (٧)

تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠١٤/٢٠١٣ - ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٦/٢٠١٥)

البيــــــــان	الرقم /٢٠١١ ٢٠١٢	الرقم /٢٠١٢ ٢٠١٣	الرقم /٢٠١٣ ٢٠١٤	الرقم /٢٠١٤ ٢٠١٥	الرقم /٢٠١٥ ٢٠١٦	الرقم /٢٠١٦ ٢٠١٧
٦- أكتوبر	١٠٠	٢١٦٥	٨٧	١٧١٦	٦٩	٢٣٢٧
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	١٠٠	١٤٠٢	١٠٦	١٢٢٥	٩٢	١٥٠١
مصر للعلوم والتكنولوجيا	١٠٠	٢٤٤٩	١٠٠	٢١٧٤	٨٩	٢٨٥٧
مصر الدولية	١٠٠	١٢٥٣	١٠٣	١٠٠٤	٨٣	١٢٨٤
الجامعة الفرنسية في مصر	١٠٠	٧٨	٩٦	٨٢	١٠١	٧٧
الجامعة الألمانية	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجامعة البريطانية في مصر	١٠٠	٥٨٨	١٤٣	٥٦٨	١٣٨	٧٣٦
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	١٠٠	٣٢٤	٩٦	٣٦٨	١٠٩	٨٢٠
الأهرام الكندية	١٠٠	٣٤٦	١٠٥	٤١٩	١٢٧	٦١١
جامعة سيناء	١٠٠	٩١٦	١٤٧	٦٨٦	١٠٠	٨٥١
جامعة بدر						
جامعة فاروس	١٠٠	٩٦٨	١٤٣	٨٩١	١٣٢	١٣٦٨
جامعة المستقبل	١٠٠	٧١٠	١٣٤	٦٢٨	١١٩	٩٠٠
المصرية الروسية	١٠٠	٢٨٩	١٠٦	٣١٧	١١٧	٥٤٤
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	١٠٠	١٠٢	٤٢٥	١١٥	٤٨	٤٤٦
جامعة النهضة	١٠٠	٤٦٦	١٠٠	٤٣١	٩٢	٦٦٨
الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني		١١	١٠٠	٣٠	٢٧٣	١٥٤
الجامعة العربية المفتوحة	١٠٠	١٢٠	٦٦	١٠٧	٥٩	٨٣
جامعة النيل		٢٥	١٠٠	٣٣	١٣٢	٢١
جامعة هليوبوليس						٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٧٩٤	٨٨	١٥٢٥٤

وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٧/٢٠١٦.

- ومن قراءة الجدول السابق رقم (٧) يتضح تزايد عدد الخريجين بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ قياسا بعددها في عام ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢٤%، ويرجع تزايد أعداد الخريجين من الجامعات الخاصة إلى ما يلي:
- تقديم الجامعات الخاصة البرامج التعليمية والتخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل هندسة البتروكيماويات وتقنية المعلومات والإعلام السياسى وغيرها.
 - تركيز الجامعات الخاصة واهتمامها بتأهيل وتدريب الطلاب لسوق العمل وتوفير المزيد من فرص العمل.

تقوم بعض الجامعات الخاصة بتقديم الحلول لمشكلة بطالة الخريجين من خلال إطلاق ملتقيات التوظيف سنويا، إلا أن ذلك لا يؤدي لحل مشكلة بطالة الخريجين ولا يعد حل جذري لأزمة التعليم الجامعي المصري، بل أثر بشكل كبير على فرص الخريجين في سوق العمل كما أنه يزيد من الفجوات الاجتماعية والطبيعية في المجتمع المصري، إذ أن الجامعات الخاصة تقدم برامج تعليمية غير متاحة بنظيرتها الحكومية، وبالتالي يكون الطلب على خريجها في سوق العمل أكبر مما يؤدي لارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات الحكومية.

٧- تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة:

لقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة أنه يجب أن يكون عدد أعضاء هيئة التدريس ملائما لأعداد الطلبة الدارسين بالجامعات الخاصة وفقا للقواعد التي يقرها مجلس الجامعات الخاصة والأهلية في هذا الخصوص، وألا تقل نسبة الم عينين منهم بصفة دائمة عند إنشاء الجامعة عن النسبة التي يحددها المجلس (رئاسة الجمهورية، ٢٠١٠، ١٠). وتتميز الدول المتقدمة بارتفاع نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلبة حيث تتراوح ما بين (٦ : ١) إلى (١٢ : ١) في الجامعات الخاصة المرموقة، وأن تكون هذه النسبة (١٠ : ١) في الدروس النظرية، (٥ : ١) في الدروس العملية والمعامل. والجدول التالي يوضح تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى الطلاب في الجامعات الخاصة

جدول رقم (٨)

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى أعداد الطلاب في الجامعات الخاصة

النسبة	عدد الطلبة	عدد هيئة التدريس	العام الدراسي
٣٧:١	٢٤٩٤٦	٦٦٨	٢٠٠٢/٢٠٠١
٤٧:١	٣٠٤٣١	٦٤٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٤٠:١	٣٤٣٣٦	٨٦٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٤٩:١	٣٤١٨٨	٧٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٣٦:١	٣٥٨٥٩	٩٨٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٣٧:١	٤٠٧٦١	١٠٩٠	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٩:١	٤٥٣١٦	١٥٧٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٣١:١	٥٥٣٧٨	١٨٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٣٣:١	٦٦٨١١	٢٠٢٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣١:١	٦٨٢٢٢	٢١٨٥	٢٠١١/٢٠١٠

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للجامعات الخاصة، القاهرة، يوليو ٢٠١٢، ٦٤-٧٠

من قراءة الجدول السابق رقم (٨) يتضح انخفاض نسبة جملة أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب في مصر في الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠ بالمقارنة بالمعدلات العالمية، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة، حيث أوضحت أن معظم الجامعات الخاصة تعاني من العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس وخاصة في الكليات العملية، وتعتمد هذه الجامعات على الانتداب من الجامعات الحكومية. وازدادت أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧ والجدول التالي يوضح ذلك:

ج ————— دول (٩)

تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة خلال الأعوام

(٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠١٦/٢٠١٧)

البيان	٢٠١٢ / ٢٠١٣	الرقم القياسي ٢٠١٣	٢٠١٣ / ٢٠١٤	الرقم القياسي ٢٠١٤	٢٠١٤ / ٢٠١٥	الرقم القياسي ٢٠١٥	٢٠١٥ / ٢٠١٦	الرقم القياسي ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	الرقم القياسي ٢٠١٧
٦ - أكتوبر	٥٩٤	١٠٠	٦٢٩	١٠٦	٦٢٩	١٠٦	٦٤٦	١٩	٦٩٨	١١٨
أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٢٨٢	١٠٠	٨٧٠	١٠٥	٨٧٠	١٠٥	٩٦٤	١١٦	١٠٦٤	١٢٩
مصر للعلوم والتكنولوجيا	٨٦١	١٠٠	٨٥٣	٩٩	٨٩٦	١٠٤	٨٩٦	١٠٤	٩٧٠	١١٣
مصر الدولية	٣٠٨	١٠٠	٣٠٨	١٠٠	٣١٦	١٠٣	٣١٨	١٠٣	٣٦١	١١٧
الجامعة الفرنسية في مصر	٥١	١٠٠	١٣	٢٥	٥٦	١١٠	٥٩	١١٦	٥٩	١١٦
الجامعة الألمانية	١٥٤	١٠٠	١٥٤	١٠٠	-	-	٠	٠	٠	٠
الجامعة البريطانية في مصر	٣١٣	١٠٠	٥١	١٦	٥٤٤	١٧٤	٦٣٧	٢٠٣	٦٣٤	٢٠٣
لجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٢١٢	١٠٠	٢٨٦	١٣٥	٣٨٩	١٨٤	٦٠٦	٢٨٦	٤٨٨	٢٢٠
الأهرام الكندية	١٤٣	١٠٠	١٥٨	١١١	٢٢٦	١٥٨	٢٢٩	١٦٧	٣٢٢	٢٢٥
جامعة سيناء	٢٥٧	١٠٠	٢٥٠	٩٧	٢٦٣	١٠٢	٢٧٣	١٠٦	٣٦٠	١٤٠
جامعة بدر	٠	١٠٠	٠	٠	٧٧	١٠٠	٩٩	١٢٩	١٦٦	٢١٦
جامعة فاروس	٣٧٨	١٠٠	٤٨٤	١٢٨	٥٦١	١٤٨	٥٦٣	١٤٨	٧٠١	١٨٥
جامعة المستقبل	٢٦٦	١٠٠	٣٤٢	١٢٩	٣٨٤	١٤٤	٤٣٧	١٦٤	٤٩٤	١٨٦
المصرية الروسية	١٤٧	١٠٠	١٨٤	١٢٥	١٨٨	١٢٨	٢٤٣	١٦٥	٣٢٠	٢١٨
الدلتا للعلوم والتكنولوجيا	١٥٦	١٠٠	١٧٦	١١٢	٢٥٠	١٦٠	٣٠١	١٩٣	٣١٦	٢٠٣
جامعة النهضة	٥٣	١٠٠	٥٨	١٠٩	٥٨	١٠٩	٣٠٠	٥٧	٣٥٨	٦٧٥
الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني	١٨	١٠٠	٣٢	١٧٨	٣٢	١٧٨	٧١	٢٩	٧١	٣٩٤
الجامعة العربية المفتوحة	١٠	١٠٠	١٢	١٢٠	١٣	١٣٠	١٨	١٨٠	١٩	١٩٠
جامعة النيل	٢٠	١٠٠	٥٩	٢٩٥	٦١	٣٠٥	٧٢	٣٦	٢٥	١٢٥
جامعة هليوبوليس	-	١٠٠	-	-	٧٨	١٠٠	٧٨	١٠٠	٨١	١٠٤
الإجمالي	٤٧٦٩	١٠٠	٤٩١٩	١٠٣	٥٨٩١	١٢٤	٦٨٢٠	١٤٣	٧٥٠٧	١٥٧

وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن قراءة الجدول السابق رقم (٩) يتضح تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة، حيث بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ قياساً بعددها في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٥٧%، وعلى الرغم من زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بما قبلها، إلا أنه حتى الآن لم تستطع استكمال هيكلها التدريسية، ومازال معظمها من المنتدبين من الجامعات الحكومية.

من العرض السابق لأعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة

بجدول رقم (٨) وجدول رقم (٩) وتحليلها يتضح ما يلي:

- تقاربت نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلى أعداد الطلبة إلى النسبة الموجودة في الجامعات الحكومية، وعلى الرغم من ازدياد أعداد أعضاء هيئة التدريس بصورة مستمرة، فإنها لم تصل إلى المعدلات العالمية في الجامعات المرموقة، ومن ثم تكون الجامعات الخاصة مثل الجامعات الحكومية في تكس الطلبة في قاعة المحاضرات أو المعامل مما يؤثر على العمليّة التعليمية.
 - اعتمدت الجامعات الخاصة على انتداب أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية أكثر من التعيين، وقامت بتعيين معيدين ومدرسين مساعدين.
- ويؤكد ذلك دراسة (محمود، ٢٠٠٧، ٧٣) التي أشارت إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة تعاني من عدة مشاكل تمثلت فيما يلي:
- ضعف المستوى التعليمي للطلبة وضعف جديتهم في تلقى العلم.
 - عدم جدية الطلبة بالانتظام في الحضور أو الاهتمام بالمحاضرات.
 - العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس ونقص الاهتمام بالبحث العلمي.
 - إهمال رأى عضو هيئة التدريس في اتخاذ أى قرار تجاه الجامعة.

٨- الموارد المادية و البنية التحتية بالجامعات الخاصة:

تتوقف جودة العملية التعليمية في الجامعات عامة على مدى توافر الأبنية والتجهيزات اللازمة لذلك، كما أن توفير المبانى والمرافق التعليمية وتوفير الأجهزة والاحتياجات التعليمية من أهم الاحتياجات التي يتوقع أن تلبىها الجامعات الخاصة.

وبالنظر إلى الجامعات الخاصة في مصر، نجد أنها جامعات مميزة في مبانيها ومساحتها وتوافر الأجهزة والمعامل بها، فمعظم هذه الجامعات تقع على مساحات كبيرة جدا قد تصل إلى ٤٠ فدانا، وتحتوى على أبنية ومساحات مختلفة، وقد تمت مراعاة التهوية والإضاءة الجيدة في بنائها، وتضم المباني قاعات للتدريس مجهزة بأحدث الأجهزة التكنولوجية ومكيفة بالهواء وبمقاعد دراسية بمواصفات عالية الجودة (رومان، ٢٠١٤، ١٧٠).

كما توجد مستشفيات تعليمية خاصة بالجامعة، ويعمل بها نخبة مميزة من أساتذة كليات الطب والأطباء الاستشاريين في معظم الفروع الطبية بالإضافة إلى اختصاصيين وهيئة تدريسية على مستوى عال من التدريب والكفاءة، وتم تجهيز المستشفى بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية لتقديم كل الخدمات التشخيصية والعلاجية. وتوجد في كل جامعة خاصة مكتبة على أعلى مستوى من حيث المساحة والتجهيزات، وكل مكتبة في هذه الجامعات توفر مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، وهناك أيضا معامل ومختبرات تفيد التخصصات العلمية، مثل: كليات الصيدلة، والعلوم بتخصصاتها المختلفة.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من ارتفاع المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب في الجامعات الخاصة، فإنها توفر بنية تحتية من المباني والتجهيزات على درجة رفيعة من الإمكانيات المادية والبشرية أيضا، وذلك حرصاً منها على توفير عملية تعليمية بجودة عالية، ومن الممكن الاستفادة من إمكانيات وموارد الجامعات الخاصة في دعم البحث العلمي بالجامعات الحكومية التي تعاني من النقص في الموارد والإمكانيات المادية.

٩- مشكلات وتحديات الجامعات الخاصة في مصر: (*)

- بالرغم من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر منذ أكثر من عشرين عاما إلا أنه مازالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التي تواجهها ومن أهمها ما يلي:
- عدم وجود فريق معين من أعضاء هيئة التدريس، واعتماد الجامعات الخاصة بدرجة كبيرة على الانتداب من الجامعات الحكومية، مما يؤثر بالسلب على مستوى الطلاب وقدراتهم البحثية لانشغال أعضاء هيئة التدريس وعدم تفرغهم للعملية البحثية والتدريسية بتلك الجامعات

(*) يمكن الرجوع إلى: www.youm7.com/story/

بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٢ <http://www.masress.com/akhabarelyoum/22/27>

- صعوبة وجود نظام للدراسات العليا بها لعدم توفر هيئة تدريس متفرغة وثابتة ، لذلك لا تستطيع الجامعات الخاصة تقديم خدمة بحثية جيدة للطلاب، ويلجئوا للجامعات الحكومية لاستكمال دراستهم العليا.
- نقص أعداد الجامعات الخاصة في مصر طبقاً لما أعلنه وزير التعليم العالي الحالي، حيث صرح بأن نسبة التعليم العالي الخاص في مصر لا تزال ضئيلة (أقل من ٥%)، وأنه من المقرر أن تصل إلى أكثر من (١٠%) في الخطة الإستراتيجية ٢٠٣٠.
- القيود الذي يفرضها المجلس الأعلى للجامعات على الجامعات الخاصة، وعدم السماح بفتح برامج الدراسات العليا إلا للقليل منها، مما يضعف دورها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.
- عدم موافقة وزارة التعليم العالي للجامعات الخاصة بإنشاء معامل دراسات عليا وأبحاث إلا للقليل منها، لذلك لا تستطيع الجامعات الخاصة المشاركة في دفع عجلة البحث العلمي.
- تضع وزارة التعليم العالي ضوابط قاسية وحاكمة على التعليم الجامعي الخاص؛ حرصاً على تخريج طالب متميز ومراعاة الجودة في العملية التعليمية.

١٠- واقع البحث العلمي في الجامعات الخاصة:

- أجمعت الدراسات السابقة التي تناولت الجامعات الخاصة في مصر على ضعف الدور البحثي لها (يمكن الرجوع إلى الدراسات السابقة بالدراسة الحالية)، كما تؤكد ذلك من خلال المقابلات الشخصية التي أجرتها الباحثة مع بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس (*) بالجامعات الخاصة في مصر حيث توصلت الباحثة إلى ما يلي:
- تهتم معظم الجامعات الخاصة في مصر بالتدريس والتعليم فقط وتهمل جانب البحث العلمي والدراسات العليا وساعد على ذلك عدم موافقة المجلس الأعلى للجامعات الخاصة بإنشاء برامج الدراسات العليا، للماجستير والدكتوراه إلا لعدد قليل من الجامعات الخاصة.
- افتقار الجامعات الخاصة إلى الرؤية الواضحة في أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي في مساندة الاستقلال الوطني والأمن القومي، وأثره على النهوض بالبحث العلمي وتطويره.

(*) ملحق في نهاية الدراسة.

- عدم وجود نظم وتشريعات واضحة ومستقرة بعيدة عن البيروقراطية تنظم أداء الجامعات الخاصة وفق معايير الجودة.
- قبول الجامعات الخاصة أعدادا متزايدة من الطلاب كل عام مقابل مصروفات باهظة تحقق الربح دون مراعاة شروط الجودة مما يؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية والبحثية المقدمة للطلاب (رومان، ٢٠١٤).
- عدم إلزام المجلس الأعلى للجامعات الخاصة لكل جامعة خاصة بإعداد خطة بحثية لها.
- ضعف التعاون بين الجامعات الخاصة والوحدات الإنتاجية، فلا يزال ارتباط العلم والتكنولوجيا بالصناعة والحاجات الاقتصادية للمجتمع ضعيفا.
- ضعف فاعلية الأنشطة البحثية بالجامعات الخاصة وضعف أهميتها، حيث تقتصر في الغالب على ما هو مطلوب لأغراض الحصول على الترقية والحصول على الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه).
- لاتوجد قاعدة بحثية بمعظم الجامعات الخاصة حتى الآن؛ لعدم توافر الإمكانات البشرية والمادية بها، فهي مازالت تعتمد في تدريسها للطلاب اعتماداً كلياً على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من الجامعات الحكومية، وتحاول بعض الجامعات الخاصة حالياً إنشاء نظام للدراسات العليا وبناء قاعدة بحثية بها.
- نقص استحداث مقررات علمية جديدة وتخصصات علمية يحتاجها التعليم الجامعي في مصر، (توفيق، ٢٠١٣).
- عدم اهتمام الجامعات الخاصة بالتخصصات العلمية التي تحتاجها البيئة العلمية في مصر والتركيز على التخصصات التي تعود بالنفع المادي فقط وليس لخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة، (محمد، ٢٠٠٧).
- استخدام أساليب قياس وتقويم تقليدية لا تختلف عن الموجودة في الجامعات الحكومية مع استخدام نفس أساليب التدريس المتبعة بها.
- ينصب اهتمام الجامعات الخاصة الأجنبية في مصر ومنها (الألمانية والبريطانية) على تأكيد وتعميق ثقافة المجتمع الأم والتعليم به، حيث تركز الجامعة البريطانية على ثقافة المجتمع البريطاني والتعليم البريطاني وتهتم الجامعة بأن يكون ٧٠% من أعضاء هيئة التدريس بريطانيين (عبدالرحمن، ٢٠١١، ٧٩٥).

- نقص التعاون بين الجامعات الخاصة الأجنبية في مصر بينها وبين المؤسسات الحكومية والخاصة الرسمية، فلا بد من التعاون بين هذه الجامعات الخاصة والحكومية من أجل التعرف على واقع المجتمع المصري، والتعرف على مشكلاته لإيجاد الحلول العلمية لها.
- بالرغم من أن الهدف الرئيس للجامعات الخاصة في مصر هو توفير تخصصات علمية، وتكنولوجية جديدة، للوفاء بمتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، إلا أن واقع هذه الجامعات يؤكد ندرة التخصصات التي تميز تلك الجامعات، بالإضافة إلى وجود تشابه بين البرامج المقدمة في هذه الجامعات مع البرامج المقدمة بالجامعات الحكومية (حلقان، ٢٠٠٥، ٣٤٨).

وقد أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد عبد الغفار من خلال مؤتمر (التعليم في مصر نحو حلول إبداعية)، أن مردود منظومة الجامعات الخاصة في البحث العلمي ضعيفة جداً، وأن نسبة تفرغ الجامعات المصرية للبحث العلمي لا تتعدى ٤٠%، كما أوضح أن لدينا ١٣٠ ألف باحث وعضو هيئة تدريس يعملون في البحث العلمي دون جدوى، إذا أنه لا يوجد مؤشرات للتنمية والابتكارات الجديدة مقارنة بعدد الباحثين، وقد أوضح أن من أسباب تأخر البحث العلمي في مصر عدم وجود استراتيجية سواء للدولة أو للجامعات فيما يخص البحث العلمي، وضعف مستوى الباحثين وعدم وجود آلية يعملون عليها (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧). وعلى الرغم أن دعم البحث العلمي وفقاً للاستحقاق الدستوري ٢٨ مليار جنيه إلا أن ما ينفق على البحث العلمي ٢.٧ مليار جنيه لكل الجامعات، وباقي الميزانية المقررة للبحث العلمي تستنزفها الأجور.

بعد عرض واقع البحث العلمي في الجامعات الخاصة، والذي أشار إلى قصوره وتدنى مستوى جودته سوف يتم عرض نموذجين للجامعات الخاصة الفاعلة في مجال البحث العلمي في مصر، وذلك للوقوف على واقع البحث العلمي والأنشطة البحثية بهما ومدى التعاون الذي يتم بينهما وبين الجامعات الحكومية لنشرها والاستفادة منها في الجامعات الأخرى وهما جامعتي: العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل، وجامعة ٦ أكتوبر، وذلك على النحو التالي:

١- جامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل:

جامعة العلوم والتكنولوجيا هي مؤسسة تعليمية أنشئت بمدينة زويل طبقاً للقرار الجمهوري رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٢ تقوم بتدريب نخبة من الطلاب منتقاة بعناية، على أحدث العلوم الأساسية والهندسية؛ لمنحهم فرص للمشاركة العملية في البحث العلمي، بحيث لا يتجاوز

عدد الطلاب فى الجامعة ككل عن خمسة آلاف طالب فى السنة، وقد تم تجهيز الجامعة بأحدث المعدات والمعامل، وتمتع الجامعة بتوفر بيئة داعمة ومشجعة للتعليم والبحث العلمى .
(www.zewailcity.edu.eg)

رسالة الجـامعة :

التميز فى توصيل وتطبيق العلم والأبحاث والتكنولوجيا والقيم الأكاديمية، وتطوير القيادات والمواطنين الذين يتحدون الحاضر ويثرون المستقبل، وتحقيق الجامعة هذه الرسالة عن طريق:

- تزويد الطلاب بأساس قوى فى مجال العلوم والهندسة.
- توفير المعرفة والمهارات الأساسية للحياة المهنية والنجاح الشخصى.
- دمج التعليم والبحث والعمل بطرق تعزز التجربة التعليمية.
- توفير بيئة ديناميكية تعزز الابتكار والانفتاح والإبداع.
- استخدام تقنيات متطورة لتلبية الاحتياجات التعليمية المتغيرة، وإنشاء روابط مع المجتمع العالمى.
- إقامة شراكات مع قطاع الأعمال والصناعة والمؤسسات التعليمية والهيئات الحكومية.

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة :

يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس ذوى كفاءة عالية لضمان مستوى تعليمى عالمى، ويتم الاختيار بناء على سجل أبحاثهم، ونشراتهم فى الدوريات العلمية ذات التأثير العالى، بالإضافة إلى تأمين تمويل خارجى، وإنشاء تعاون بحثى وعلمى مع معاهد بحثية وجامعات محلية وعالمية.

وقد نجحت الجامعة فى جذب عدد من أعضاء هيئة التدريس من الجامعات العالمية؛ لنقل خبراتهم داخل قاعات الدراسة بالجامعة، كما يعمل أعضاء هيئة التدريس على خلق بيئة تعليمية مشجعة وملهمة للطلاب.

الدرجات العلمية :

لدى الجامعة ثمانية تخصصات، أربعة منها فى مجال العلوم، وستة فى مجال الهندسة وتمنح جامعة العلوم والتكنولوجيا الدرجات العلمية التالية:-

- ١ بكالوريوس العلوم فى الهندسة البيئية.
- ٢ بكالوريوس العلوم فى هندسة النانوتكنولوجيا
- ٣ بكالوريوس العلوم فى هندسة الطاقة المتجددة
- ٤ بكالوريوس العلوم فى هندسة الفضاء والإتصالات
- ٥ بكالوريوس العلوم فى علوم الطب الحيوى
- ٦ بكالوريوس العلوم فى علوم المواد
- ٧ بكالوريوس العلوم فى علوم النانو
- ٨ بكالوريوس العلوم فى فيزياء الأرض والكون

المنح الدراسية :

تقدم الجامعة منحا دراسية لطلابها المصريين لتحقيق هدف الجامعة وهو المشاركة الفعالة للنهوض بالعلم فى القرن الواحد والعشرين، وتقدم عددا من المنح الدراسية الكاملة والجزئية كلى عام بناء على تفوق الطالب وموارد الجامعة، ويتم تقديم المنح للطلاب المتفوقين أكاديمياً، والذين تم اختيارهم وفقا لدرجاتهم فى الثانوية العامة.

برنامج الدكتوراه :

تقدم جامعة العلوم والتكنولوجيا برنامج الدكتوراه فى تخصصات العلوم والهندسة ويتم قبول حاملى شهادة ا ل بكالوريوس، على أن يجتاز المتقدمين متطلبات القبول فى برنامج الدكتوراه.

- من العرض السابق لخبرة جامعة العلوم والتكنولوجيا يتضح أن الجامعة يتوافر لديها مجموعة من المميزات والمقومات اللازمة لنجاح منظومة البحث العلمى ومنها ما يلى:
- توافر البنية التحتية القوية ودعمها بالبيئة التكنولوجية عالية الجودة.
 - توافر المناخ المناسب والداعم للبحث العلمى.
 - توافر التنمية المهنية المستمرة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس.
 - كسر الحواجز البيروقراطية وفتح قنوات حرة للعمل البحثى وأنشطة الابتكار أمام الباحثين.
 - استقطاب القدرات البشرية العالمية ذات القدرات البحثية العالية.
 - زيادة كفاءة الباحثين والتوجه إلى النشر العلمى النوعى.

- زيادة المنح التنافسية وتشجيع الباحثين الشباب ودعمهم مادياً ومهارياً.
- توافر آليات لتسويق نتائج البحث العلمى لخدمة المجتمع.
- توفير التمويل اللازم للبحث العلمى.
- توافر نظم جيئة لإدارة الإنتاج العلمى تقوم على جودة المنتج وتحديد مواصفاته القياسية.
- الانفتاح على الأجهزة البحثية والهيئات والمراكز العلمية بالمجتمع.

٣- جامعة ٦ أكتوبر

تأسست الجامعة بالقرار الجمهورى رقم (٢٤٣) لعام ١٩٩٦، وجامعة ٦ أكتوبر أولى وأكبر الجامعات الخاصة فى مصر، وتضم مجتمعاً طلابياً متعددة الثقافات، وتضم الجامعة (١٤) كلية. (<http://www.o6u.edu.eg/default.aspt?id=70>)

رؤية الجامعة:

تسعى جامعة ٦ أكتوبر لأن تكون صرحاً للتعليم الجامعى المتميز محلياً وإقليمياً.

رسالة الجامعة:

تلتزم الجامعة بإعداد خريجين على مستوى الكفاءة والمهارة اللازمة لسوق العمل، من خلال برامج تعليمية تلتزم بمعايير مرجعية تكسب الطلاب المعرفة المتميزة والمهارات التى تعزز قدراتهم على المنافسة، كما تلتزم الجامعة بدعم وتقديم الأبحاث التطبيقية والخدمات المجتمعية المتميزة، وفرص الشراكة المحلية والعالمية فى إطار من الحرص على القيم ودعم الهوية.

الغايات:

- ١+الإرتقاء بالعملية التعليمية بما يحقق طموحات المستفيدين.
- ٢ تطوير منظومة البحث العلمى وإنشاء برامج للدراسات العليا.
- ٣ تحقيق المشاركة الفعالة بين الجامعة والمجتمع.
- ٤ تعزيز مقارنة الجامعة والإرتقاء بوضعها التنافسى.
- ٥ تعزيز الأداء المؤسسى وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية المحفزة.

التعاون الأكاديمي مع الجامعات الحكومية :

أصدر المجلس الأعلى للجامعات الخاصة القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ بشأن التعاون الأكاديمي بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لمنح درجات علمية بالدراسات العليا من الجامعات الحكومية بعد استيفاء الجامعات الخاصة لجميع الشروط والمعايير الواجب توافرها للتعاون الأكاديمي مع الجامعات الحكومية، وفي ضوء ذلك ونظراً لاستيفاء جامعة ٦ أكتوبر لجميع الشروط والمعايير المطلوبة، قامت الجامعة بتوقيع اتفاقيات تعاون أكاديمي بين كل من جامعة القاهرة، وجامعة بنى سويف، وجامعة قناة السويس، وجامعة المنوفية، وجامعة حلوان، وجامعة طنطا بناء على موافقة مجالس تلك الجامعات الحكومية.

برامج الدراسات العليا

١- درجة الدبلوم:

- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى العلوم السياسية.
- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى الاقتصاد.
- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى المحاسبة.
- دبلوم الدراسات العليا التطبيقية فى إدارة الأعمال.

٢- درجة الماجستير والدكتوراه:

- درجة الماجستير فى إحدى شعب التخصص الآتية : (العلوم السياسية- المحاسبة- الاقتصاد- إدارة الأعمال)

- ٣- درجة الدكتوراه فى إحدى شعب التخصصات الآتية : (العلوم السياسية- المحاسبة- الاقتصاد- إدارة الأعمال)

البحث العلمى

سياسات الجامعة فى البحث العلمى:

- التوجه نحو البحوث التطبيقية وتشجيع غزارة الإنتاج الب حثى وجودته وتوجيه البحث العلمى للتنمية المستدامة للمجتمع.
- المشاركة الفعالة للبحث العلمى فى خدمة المجالات المختلفة.

- التواصل مع الجامعات والكليات الإقليمية والدولية فى مجالات التخصصات العلمية المختلفة.
- تطوير الخطة البحثية للجامعة مع احتياجات الكليات فى المستقبل وإعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم سواء للترقيات أو للتعيين فى وظائف هيئة التدريس.
- تبادل الأساتذة والإشراف المشترك، بالإضافة إلى البعثات والمنح التعليمية سواء لتجميع المعلومات أو إجراء رسائل علمية (ماجستير أو دكتوراه) والاشتراك فى مؤتمرات علمية إقليمية ودولية.

بعد العرض السابق لخبرة جامعة ٦ أكتوبر تبين ما يلى:

- جامعة ٦ أكتوبر أولى وأكبر الجامعات الخاصة فى مصر، مر على إنشائها اثنان وعشرين عاما، استطاعت خلالها تكوين بنية تحتية شملت بيئة تعليمية جيدة تمكنت من خلالها جذب أعداد كبيرة من الطلاب المصريين والوافدين، كما استطاعت الجامعة جذب أعداد كبيرة من أعضاء هيئات التدريس فى التخصصات المختلفة من الجامعات الحكومية ومن الخارج، وأيضا الباحثين من المراكز البحثية المختلفة.
- وقد وقعت الجامعة اتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات الحكومية، من أجل تحقيق التعاون مع هذه الجامعات فى مجال الدراسات العليا ورفع مستوى العملية التعليمية وتحقيق جودتها، من خلال تبادل الزيارات والتعاون العلمى بين أعضاء هيئة التدريس فى مختلف التخصصات العلمية من الأقسام والكليات المتناظرة، وإقامة الأنشطة العلمية المختلفة وتبادل الدعوات وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل بين الجامعات.
- إلا أن هذه الاتفاقيات جاءت معظمها مع الجامعات فى التخصصات النظرية، وحصلت الجامعة مؤخراً على موافقة المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء برنامج للدبلوم العام بكلية التربية، وبموجبها تقوم الكلية بمنح درجة الدبلوم العام فى التربية.
- جميع برامج الدراسات العليا القائمة بالجامعة وهى (الدبلوم والماجستير والدكتوراه) تقتصر مجالاتها على العلوم السياسية، والمحاسبة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، ولا توجد فى مجالات العلوم الطبيعية.

بالرغم مما تبذله جامعة ٦ أكتوبر لتفعيل دورها في مجال البحث العلمي إلا أنه لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق ذلك من أهمها:

- إنشاء معامل بحثية متخصصة مستقلة عن الأقسام الأكاديمية والمعامل التعليمية تهتم بالبحوث التطبيقية وبحوث التطوير.
- تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع الجامعات الحكومية فيما يخص البحث العلمي والأنشطة البحثية.
- فتح المعامل البحثية الموجودة بالجامعة أمام الباحثين من الجامعات الحكومية ومراكز البحوث وتقديم الدعم المادى والخدمات البحثية للجامعات الحكومية.
- الاهتمام بالبحوث العلمية في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية بالشراكة مع الجامعات الحكومية

رابعاً : أهم توصيات ومقترحات تعزيز التعاون بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية

لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي.

تقدم الدراسة فيما يلي مجموعة من المقترحات والتوصيات، توصلت إليها الباحثة من دراسة الواقع الحالى للجامعات الخاصة في مصر ومنظومة البحث العلمي بها، أيضاً من نتائج الدراسات السابقة في مجال تطوير البحث العلمي، ومما توصلت إليه الدراسة الحالية من أوجه القصور في الدور البحثي للجامعات الخاصة في مصر وضعف التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية الذي من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للجامعات المصرية في مجال البحث العلمى، وجعلها تحتل مكانة متدنية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وتشمل المقترحات والتوصيات العناصر الأساسية في منظومة الجامعات الخاصة بهدف تطويرها وتفعيل الدور البحثي لها من أجل تعزيز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية في مجال البحث العلمي، لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية وذلك على النحو التالي:

- مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف
- مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والباحثين
- مقترحات وتوصيات خاصة بالبحث العلمي
- مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل التنظيمى والإدارى والتشريعى.

1- مقترحات وتوصيات خاصة بالفلسفة والأهداف:

- تمثل فلسفة الجامعات الخاصة مصدراً لاشتقاق أهدافها العامة، والتي تجسدها السياسة التعليمية، ويتم ترجمتها في صورة استراتيجيات وخطط تربوية، لذلك لا بد من فهم فلسفة الجامعات الخاصة وتحديد أهدافها وإعادة النظر في أهدافها ولتحقيق ذلك لا بد من:
- عدم تركيز فلسفة الجامعات الخاصة على الجانب المادي الرأسمالي، ومحاولة جني الأرباح منها بقدر قيامها بأدوارها ووظائفها الأساسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
 - نشر الثقافة العلمية في المجتمع وربط التعليم بالبحث العلمي في الجامعات الخاصة لتعزيز ثقافة البحث العلمي لدى الباحثين والطلاب.
 - يتم مراجعة أهداف الجامعات الخاصة وإعادة صياغتها، بحيث تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية وتواجه التحديات العالمية.
 - صياغة الأهداف بصورة إجرائية دقيقة بحيث يمكن قياس مدى تحقيقها.
 - ربط تجديد ترخيص الجامعات الخاصة بتحديد أهدافها البحثية والتحقق من قدرتها على تحقيق هذه الأهداف.
 - عدم تركيز الأهداف على الدراسة الأكاديمية فحسب بل يجب أن تركز على الناحية البحثية ومجالات البحث العلمي بها.
 - تأكيد أهداف الجامعات الخاصة على اكساب الخريجين مهارات القرن الحادي والعشرين ومنها القدرة على الابتكار، والقدرة على اتباع الأسلوب العلمي في التفكير وحل المشكلات، والقدرة على التحليل والاستنباط، والقدرة على التواصل العلمي مع مصادر المعرفة.
 - أن تعمل الجامعات الخاصة الأجنبية في مصر من خلال رؤيتها على دراسة واقع المجتمع المصري، واحتياجاته في ضوء واقع سوق العمل المحلي والعالمى.
 - أن تحرص الجامعات الخاصة الأجنبية في مصر من خلال رسالتها على تأهيل جيل من الباحثين والقياديين القادرين على احترام ثقافة المجتمع المصري، والحفاظ على هويته الثقافية.

- أن تقوم أهداف الجامعات الخاصة على أساس تحقيق الريادة والتميز سواء داخل المجتمع المصرى، أو على مستوى مؤسسات التعليم الجامعى المرموقة فى العالم.

٣- مقترحات وتوصيات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

- عضو هيئة التدريس هو أهم عناصر العملية التعليمية بالجامعات ويقع على عاتقه مسئولية إعداد خريجين ذوى كفاءة وجودة تجعلهم قادرين على المنافسة محليا وعالميا، ومن ثم لابد من تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة والاهتمام بإعدادهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم البحثية ويتحقق ذلك من خلال ما يلى:
- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة مع الالتزام بالنسب العالمية فيما يتصل بأعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب، بحيث لا تزيد عن ١ : ١٠ فى الكليات العملية و ١ : ٢٠ فى الكليات النظرية.
- ضرورة التزام الجامعات الخاصة بالقرار الخاص بأن يكون ثلث أعضاء هيئة التدريس بها دائمين ومعينين بالجامعة لا منتدبين إليها من الجامعات الحكومية، وذلك لإلزامهم بالحضور الدائم، على أن يتم انتداب باقى فريق العمل من الجامعات الحكومية لسد العجز التى يواجه هذه الجامعات وعملها فى مصر.
- إلزام وزارة التعليم العالى للجامعات الخاصة بتطبيق القرار الخاص بتعيين ثلث أعضاء هيئة التدريس بها، وأن يكون هناك رقابة من هيئة الضمان والجودة على الجامعات الخاصة بصفة دورية لمنع ظهور مشاكل الجامعات الحكومية فى نظيرتها الخاصة.
- إنشاء مراكز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الخاصة لتحقيق التنمية المهنية المستدامة لهم.
- وضع السياسات اللازمة، لتحرير وتحفيز حركة الباحثين فى التنقل من كل مؤسسات البحث العلمى المصرى بما فى ذلك الجامعات الحكومية والمؤسسات البحثية والجامعات الأهلية.
- تسهيل اشتراك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة فى المؤتمرات والندوات العلمية وتكثيف المهمات العلمية قصيرة المدى للاطلاع على أحدث التطورات العلمية لاسيما فى التخصصات الحديثة والنادرة.
- دعم التعاون بين الباحثين فى المجالات المختلفة وفى المعاهد المحلية والدولية.

- تخفيف العبء التدريسي والإداري لعضو هيئة التدريس بالجامعات الخاصة حتى يجد الوقت الكافي لإنجاز الأبحاث العلمية.

٣- مقترحات وتوصيات خاصة بالأبحاث العلمية بالجامعات الخاصة:-

نص قانون إنشاء الجامعات الخاصة على أنه من بين أهداف إنشائها الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وأداء الخدمات البحثية للغير، لكن بدراسة الواقع الحالي للبحث العلمي في الجامعات الخاصة تبين للباحث عدم الاهتمام بالبحث العلمي واقتصار دور معظم الجامعات على التدريس فقط، لذلك لابد من وضع قاعدة بحثية وزيادة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات الخاصة وذلك من خلال مايلي:

- إنشاء برامج للدراسات العليا في جميع كليات الجامعات الخاصة ووضع نظم للقبول بها.
- ضرورة نشر ثقافة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات الخاصة، مع تقويم الأداء والأنشطة البحثية في ضوء معايير الجودة الشاملة كوسيلة لزيادة القدرة التنافسية للجامعات.
- تبنى إصدار مجلات علمية محكمة في جميع الجامعات الخاصة بالتعاون مع دور نشر عالمية، مع إعداد دليل بالرسائل والأبحاث العلمية التي ينجزها الباحثون سنوياً في جميع التخصصات.
- إنشاء ودعم المراكز البحثية المتميزة بالجامعات الخاصة حيث تعتبر مراكز التميز أداة التجديد والتطوير في البحث العلمي، بحيث تتمتع باستقلال مؤسسي ودعم مالي مستمر وقيادات واعية، وخطة بحثية مركزة تتضمن موضوعات في تخصصات بيئية وبحوث تطبيقية وكذلك بحوث أساسية.
- عقد بروتوكولات التعاون البحثي مع الجامعات الحكومية ومراكز الأبحاث العالمية والمؤسسات الداعمة للبحث العلمي.
- تقديم المنح الدراسية للطلاب والباحثين بالجامعات الحكومية والمراكز والمؤسسات البحثية.
- تجديد فكرة المدرسة البحثية على مستوى الأقسام العلمية ودعمها وتشجيعها لدفع حركة البحث العلمي بالجامعات الخاصة، تعتمد على وجود أساتذة قادرين على تكوين المدارس العلمية بحيث تتميز كل جامعة بعدد من المدارس العلمية المتميزة.

- العمل بنظام الكراسى العلمية المعمول به فى الجامعات المتقدمة بالعالم، وتهدف إلى تحقيق التميز والإبداع، واستثمار الكوادر الإبداعية المحلية والاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق الشراكات العلمية الناجحة عبر استقطاب أساتذة عالمية فى البحث العلمى.
- عقد وتفعيل الاتفاقيات الثقافية مع الجامعات المصرية والأجنبية بشكل إجرائى مع تبادل الأساتذة لفترات محددة للمشاركة فى الأنشطة البحثية والعلمية.
- تنشيط حركة التأليف العلمى والترجمة بالجامعات الخاصة، وتقديم حوافز مالية وأدبية للإنتاج المتميز، والاستعانة بأساتذة من الجامعات الحكومية ومراكز بحثية أخرى.
- التفكير فى إنشاء المنتجعات البح ثية، ويطلق عليها منتجعات العلوم والتقنية كخطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية، وهى منتشرة فى دول العالم المتقدمة، وتمثل محاولة للاستفادة من ملكات الابتكار والابداع حيث توفر البيئة الملائمة لرعاية أنواع العلوم والمعرفة التى تنتج الإبتكار، وتدعم المنتجعات الب حثية إقامة الروابط بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والمصانع ومؤسسات التدريب.
- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة خاصة مرتبطة بمشكلات البيئة المحيطة وتكون منبثقة من الخريطة البحثية على المستوى القومى.
- إنشاء الحاضنات البحثية بالجامعات الخاصة؛ لدعم المشر وعات الجديدة ورفع فرص نجاحها حيث تقوم الحاضنات الموجودة بالجامعات بالعمل كمنشآت تجريبية لتحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية وتهيئة البيئة المناسبة لتدريب أصحاب الأعمال الناشئين، كما تعزز أواصر التعاون مع الجامعات الحكومية والقطاعيين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- إنشاء جامعات تكنولوجية وجامعات جديدة بها تخصصات مستحدثة وغير نمطية كتخصص صناعة السفن، والهندسة النووية فى كلية الهندسة، على أن تتماشى مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠.
- الاهتمام بالبحث العلمى كمكون أساسى فى التعليم الجامعى الخاص، مع تشجيع التعاون والشراكة بين الجامعات الخاصة والشركات والمؤسسات الانتاجية والصناعية والخدمية فى مجال البحث العلمى.

- تشجيع الجامعات الخاصة على بدء الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، ولإسيما التى يتوافر بها المعامل البحثية والمكتبات واللوايح المعتمدة من لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات.
- استحداث برامج دراسية جديدة بالجامعات الخاصة، تتناسب والمستجدات المعرفية الحديثة، والاحتياجات المتجددة للتنمية وسوق العمل.

٤ - مقترحات وتوصيات خاصة بالهيكل الإدارى والتنظيمى والتشريعى:

- الإدارة الناجحة هى التى تحقق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية والإمكانات المتاحة لديها من أجل تحقيق الأهداف العامة لسياسة التعليم الجامعى، ومن ثم فإن عملية الإصلاح والتطوير للجامعات الخاصة تستلزم إعادة النظر فى الهيكل الإدارى والتنظيمى والتشريعى فيها وذلك من خلال ما يلى:
- رسم هيكل تنظيمى فاعل لمنظومة البحث العلمى فى الجامعات الخاصة يحدد المستويات والمهام والعلاقات البيئية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمى وأهمها الجامعات الحكومية.
- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة البحث العلمى وسياساتها بالجامعات الخاصة.
- تفعيل الإشراف الحكومى على الجامعات الخاصة لمتابعة العمليات والأنشطة البحثية؛ للتأكد من قيام الجامعة بوظائفها البحثية بفاعلية وجودة عالية.
- الحد من الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية غير الضرورية المتصلة بالتعاون والشراكة مع الجامعات الحكومية والدولية.
- إعادة النظر فى بعض مواد قانون تنظيم الجامعات الخاصة فيما يخص البحث العلمى وتطويره، من خلال تشكيل لجنة تضم خبراء فى مجال التعليم الجامعى والبحث العلمى وممثلين من القطاع الخاص ورجال الأعمال.
- إصدار تشريع موحد لتنظيم البحث العلمى يحفز مشاركة الجامعات الخاصة فى تمويل البحث العلمى، ويتيح إنشاء شراكات مع المؤسسات البحثية الحكومية.

- الاهتمام بقياس القدرة التنافسية لدى الجامعات الخاصة واتخاذ القدرة البحثية للجامعة مقياس لكفاءتها.
- أن تقوم الجامعات الخاصة الأجنبية في مصر على أساس التعاون مع المؤسسات الحكومية، والخاصة، والرسمية، وغير الرسمية داخل المجتمع المصري، من أجل التعرف على واقعه، وأهم احتياجاته، ومشكلاته والعمل على حلها.
- بعد العرض السابق لمجموعة التوصيات والمقترحات التي تدعم الدور البحثي للجامعات الخاصة وتعزز التعاون بينها وبين الجامعات الحكومية ؛ لتحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- ترى الباحثة أنه من الطبيعي أنه سوف توجد معوقات تحول دون تنفيذ هذه المقترحات والتوصيات ومن هذه المعوقات ما يلي:
- الروتين والمركزية في إتخاذ القرارات.
- انفراد بعض المسؤولين بالقرار وعدم الاهتمام بالرأى الآخر .
- غلبة المنفعة الخاصة، وتقديم جانب الربح المادى على تحقيق جودة العملية التعليمية بالجامعات الخاصة.
- مقاومة التغيير من بعض القيادات.
- نقص الخبرة في تنفيذ التطوير المقترح.
- ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال ما يلي:
- عرض المقترحات على المجلس الأعلى للجامعات الخاصة، وا لتعرف على آرائهم وإحداث التعديلات المطلوبة بها.
- توفير الإمكانيات اللازمة (المادية والبشرية) اللازمة لتحقيق هذه المقترحات والتوصيات.
- محاولة إقناع المسؤولين بالجامعات الخاصة بضرورة التغيير وتطوير الأداء في مجالات العمل المختلفة وخاصة البحث العلمى، من أجل تحقق يق الجودة والتميز وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية.

دراسات وبحوث مقترحة:

- ١ التخطيط لتطوير التعليم الجامعى الخاص فى ضوء أهداف التنمية المستدامة.
- ٢ رؤية مستقبلية لدور الجامعات الخاصة فى تطوير البحث العلمى فى مصر.

- ٣ دراسة تقييمية لسياسة التعليم الجامعي الخاص في مصر في ضوء معايير الجودة الشاملة.
- ٤ تفعيل أدوار الجامعات الخاصة لتأهيل الخريجين لسوق العمل المحلي والدولي.
- ٥ دور الجامعات الخاصة في خدمة المجتمع (الواقع والمأمول).

(ملحـقـق)

قائمة بأسماء السادة المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة الذين تم

مقابلتهم

جامعة النهضة	١ أستاذ دكتور/سوسن عبد الحميد
جامعة ٦ أكتوبر	٢ أستاذ دكتور/صلاح خضر
الجامعة الأمريكية	٣ أستاذ دكتور/ رأفت رضوان
جامعة ٦ أكتوبر	٤ أستاذ دكتور / أمين أبو بكر
جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	٥ أستاذ دكتور /أمجد راضى
جامعة ٦ أكتوبر	٦ أستاذ دكتور / محمد أبو الوفا
جامعة الأهرام الكندية	٧ أستاذ دكتور/ محمد أشرف
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات	٨ أستاذ دكتور/ إيهاب عامر

المراجع —ع

أولاً: المراجع العربية:

- ١ حسام محمد كامل : كلمة افتتاحية في مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، في الفترة من ٤-٥ يونيو، ٢٠٠٨.
- ٢ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥-٢٠٣٠، مقترح الخطة التنفيذية لاستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ٢٠١٥.
- ٣ عائشة عبد الفتاح الدجج : تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٧، ٤ (١٠٨) أكتوبر، ٢٠١٦.
- ٤ عبد الباسط محمد دياب : تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للجمعية المصرية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية جامعة بنى سويف تحت عنوان "اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي " في الفترة من ٦-٧ فبراير، ٢٠١٠.
- ٥ ترتيب الجامعات المصرية عالمياً طبقاً لتصنيف ويبومتر كس
<http://www.webometrics.info/lrankbycountry.asp?Country=eg>
- ٦ عبد المجيد عبد الرحمن ومروة حجازي: ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر، مج ٣٤، ع ٢، ٢٠١٠.
- ٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : نشرة التعليم الجامعي في مصر (حكومي وخاص)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٨ جابر عبد الحميد وأحمد خيرى كاظم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- ٩ على صالح جوهر، وائل وفيق رضوان : التعليم العالي العام والخاص ، الواقع والتحديات، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

- ١٠ على السلمى : نموذج قياس الفجوة التنافسية، المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة بعنوان الإدارة الاستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال العربية، الإسكندرية، ٣٠-٣١ أكتوبر، ١٩٩٦.
- ١١ محمد عشري حسن عبد المهدي : مناهج ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات العربية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمى المصرية والعربية فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، مشروعات تطوير وتحديث الجامعة، جامعة حلوان، ٧-٩ مايو ٢٠٠٦.
- ١٢ صلاح سالم زرنوقة: محرر البحث العلمى والتزمية فى مصر، "قضايا التنمية" عدد ٢٨، مركز وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.
- ١٣ يمكن الرجوع إلى:
- رجاء محمود أبو علام : مناهج البحث فى العلوم النفسية والتربوية ، القاهرة، دار النشر للجامعات، ٢٠١١.
 - حسين رشوان: العلم والبحث العلمى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢.
- ١٤ ياسر مصطفى : "البحث العلمى بالجامعات فى كل من الصين وانجلترا دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٢٠٠٥.
- ١٥ صفاف سعيد على محمد : تفعيل دور الجامعات الخاصة فى مصر فى ضوء إحتياجات سوق العمل المصرى، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنى سويف، ٢٠٠٧.
- ١٦ جمال مصطفى محمد مصطفى : العوامل المؤثرة فى رتب الجامعات المصرية فى الترتيبات الدولية للجامعات، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٨.
- ١٧ محمود سلام اليمانى : "إشكالات البحث العلمى فى الجامعات الفل سطينية ومقترحات علاجها"، مؤتمر البحث العلمى مشكلاته وآفاق تطويره، فى الفترة من ٢٢-٢٤ أبريل الرياض، ٢٠٠٨.
- ١٨ إبراهيم الدسوقى عوض الله توفيق : تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة "رؤية مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

- ١٩ فوزية محمد علام: تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية- رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٤.
- ٢٠ هانى سليمان رومان: تصور مقترح لدور الجامعات الخاصة فى تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى، رسالة ماجستير، قسم التعليم العالى والجامعى، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.
- ٢١ - * يمكن الرجوع إلى: www.youm7.com/story/2015/3/2/6542
- بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٢ <http://www.masress.com/akhabarelyoum/22/27>
- ٢٢ أميرة محمد عمارة: تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري، رسالة ماجستير، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٢٣ حفيظ حسن شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- ٢٤ محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية فى الأقطار العربية، المعهد العربى للتخطيط بالكويت العدد ٢٤، السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٥.
- ٢٥ عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالى- إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدى مرياح ورقلة، الجزائر، ع ١٠، ٢٠١٢.
- ٢٦ أيمن على عمر: جودة التعليم العالى فى مصر كوسيلة للوصول لتنافسية أفضل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تدعيم القدرات التنافسية للجامعات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٤-٥ يونيو، ٢٠٠٨.
- ٢٧ وائل إبراهيم هميمى: الحواجز التنافسية فى الفكر الإستراتيجى نحو إطار فكرى مقترح لتدعيم الموقف التنافسى لمنظمات الأعمال المصرية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ أبريل ٢٠٠٤.
- ٢٨ أحمد عزمى عبد العزيز: القيادة الإستراتيجية ودورها فى تنمية القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال الدولية لجمهورية مصر العربية- دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٠.

- ٢٩ شاکر محمد فتحی أحمد : **التغیر التنظيمی والتیمز التنافسی للمنظمات التعليمية المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية- رؤی واستراتيجيات، جامعة سیناء، ٢٢-٢٤ مارس ٢٠٠٩.
- ٣٠ ناجی عبد الوهاب وعلى عبد الرؤف : **تدویل التعليم العالی المصری على ضوء تحديات العولمة "رؤية مستقبلية" مجلة مستقبل التربية العربية**، المركز العربی للتعليم والتنمية، العدد ٢٧٧ أبريل ٢٠١٢.
- ٣١ عبد الرحمن بن أحمد صانع : **التصنيفات الدولية للجامعات- تجربة الجامعات السعودية المجلة السعودية للتعليم العالی**، العدد الخامس، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالی، ٢٠١١.
- ٣٢ اليونسكو : **التعليم العالی فی مجتمع العولمة**، وثيقة توجيهية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، ٢٠٠٤.
- ٣٣ أماني حسن نصر : **دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فی تدویل التعليم الجامعی والإفادة منها فی جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه ، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة عين شمس ٢٠٠٦.
- ٣٤ وزارة التعليم العالی : **الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق**، النشرة الدورية ، العدد الثالث، ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ٣٥ حامد عمار ومحسن يوسف : **إصلاح التعليم فی مصر** ، منتدى الإصلاح العربی، مكتبة الأسكندرية، ٢٠٠٦ .
- ٣٦ محمد زکی عویس : **سياسات البحث العلمي فی مصر**، المؤتمر السنوی الثامن عشر، للبحوث السياسية، التعليم العالی فی مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠٠٥.
- ٣٧ جمهورية مصر العربية : **مجلس الوزراء**، خطة تطوير البحث العلمي فی مصر ، مايو ٢٠٠٧.
- ٣٨ المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة السابعة والعشرون**، القاهرة، ٢٠٠٠.

- ٣٩ -خادية يوسف جمال الدين: "قراءة عصرية للنشأة الأهلية لجامعة القاهرة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة : الفرص والتحديات" معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١١-١٢ يوليو، ٢٠٠٧.
- ٤٠ -زينب توفيق السيد عليوه: المصادر المكتملة لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في الوطن العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر، الجامعات العربية في القرن ٢١: الواقع والرؤى، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، في الفترة ٢٦-٢٧ نوفمبر، ٢٠٠٦.
- ٤١ -محمد شبانة: التعليم العالي الخاص - جامعات ومعاهد - بين سياسات الدولة وواقع الحال: رؤية تحليلية"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر "التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل"، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٤-١٧ فبراير، ٢٠٠٥م.
- ٤٢ -رئاسة الجمهورية: قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد ٣١ (تابع)، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٣٠ يوليو ١٩٩٢م.
- ٤٣ -أميرة سامح عبد الرحمن: دراسة تحليلية لواقع الجامعات الأجنبية الخاصة في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ٣٥، مج (١)، ٢٠١١.
- ٤٤ -عبد العاطي حلقان: التعليم الجامعي الخاص في جمهورية مصر العربية وإنجلترا وأمريكا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٥.
- ٤٥ -وزارة التعليم العالي: مصر ٢٠١٧ <http://www.hmisr.com/education/>
- ٤٦ -حسين بشير محمود: حول الجامعات الخاصة في مصر (الواقع - المأمول) المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر، لمركز تطوير التعليم الجامعي العربي: آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤.
- ٤٧ -رئاسة الجمهورية: القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية، الجريدة الرسمية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، العدد ٩ مكرر، ٢٠٠٩، مادة (٢).

- ٤٨ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **النشرة السنوية (الطلاب المقيدون - أعضاء هيئة التدريس) للتعليم العالى (٢٠١٣-٢٠١٤)**، إصدار أكتوبر ٢٠١٥.
- ٤٩ - رئاسة الجمهورية: **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٣٠٢) لسنة ٢٠١٠م، باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة و الأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩م، مرجع سابق، المادة (٢٠).**
- ٥٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : **النشرة السنوية للجامعات الخاصة : الطلاب المقيدون/ أعضاء هيئة التدريس ٢٠١٠/٢٠١١، القاهرة، يوليو ٢٠١٢.**
- ٥١ - غدير رائف محمود : **مؤشرات الكفاءة الداخلية لبعض الجامعات الخاصة فى مصر، رسالة ماجستير، كلية تربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٧.**
- ٥٢ - وزارة التعليم العالى: **مؤتمر التعليم فى مصر نحو حلول ابداعية، مايو ٢٠١٧.**

ثانيا: المراجع الأجنبية

- 53- Taube, Michael, one Reson Dur universities are deficient is the startling lock of private competition, **report news magazine (Alberta education)** in (7/3/2002), v. 27, Issue 5,, 2002.
- 54- Peterson, Pool, Choice and Competiton in American Education, Lanham MD: Row man and l ittefield, 2006, Available on line at www.eul.edu.eg, 7-4-2007.
- 55- Franz toddtling: **the role of universities in innovation systems and regional economies**. The future of academic research-OECD expert meeting Vienna 2006.
- 56- Shinichi yamamoto, **academic research in japan. The future of academic research** OECD expert meeting Vienna 2006.
- 57- Hundley, Stephen p: corporate universities collaboration, not comperetition, line at www.eul.edu, Eg, 2007.

- 58- Etzkoviz h,: The second academic revolution: **the role of the research university in economic development in the research system in transition**, Susan cozzens, et al (Eds). (Dordrecht Kluwer academic publishers) (2009).
- 59- krugman, Paup: **Pop internationalism**, the Mit Press, Cambridge, Massachusetts, London, Eugland, 1996.
- 60- kolasinsk; Maciej & others: The strategic Rde of public Reation in creating the competitive advantages of private higher education in Polan: the example of the school of banking in Poznan, **higher education in Europe**, Dec, 2003, Vol (28) issue (4).
- 61- Marginson, simon: global university rankings implications ingeneral and for australia, **Jornal of higher education policy and manegment**, vol. 29, no. 2. July, 2007.
- 62- Liu, nian cai and chang,ying: the academic ranking of world universities, **Highen Education in Europe**, vol . 30,no2.·july 2005
- 63- Rauhvargers, andrejs: **Global university rankings and their impact**, eua reporton rankings, relgium, 2011.
- 64- Webometrics: webometrics ranking of world universities methodology retrieved, April 30th, 2007 available: [http://www.Wes.org/ewenerhyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims"106hyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims" aug/china.htmgims](http://www.Wes.org/ewenerhyperlink)
- 65- Webometrics: world universities, ranking on the web by cybermetrics lab. Available: <http://www.webometrics.info>.

- 66- Taube, Michael, one Reson Dur universities are deficient is the startling lock of private competition, **report news magazine (Alberta education)** in (7/3/2002), v. 27, Issue 5., 2002.
- 67- Peterson, Pool, Choice and Competiton in American Education, Lanham MD: Row man and l ittefield, 2006, Available on line at www.eul.edu.eg, 7-4-2007.
- 68- Franz todtling: **the role of universities in innovation systems and regional economies**. The future of academic research-OECD expert meeting Vienna 2006.
- 69- Shinichi yamamoto, **academic research in japan. The future of academic research** OECD expert meeting Vienna 2006.
- 70- Hundley, Stephen p: corporate universities collaboration, not comperetition, line at www.eul.edu, Eg, 2007.
- 71- Etzkoviz h,: The second academic revolution: **the role of the research university in economic development in the research system in transition**, Susan cozzens, et al (Eds). (Dordrecht Kluwer academic publishers) (2009).
- 72- krugman, Paup: **Pop internationalism**, the Mit Press, Cambridge, Massachusetts, London, Eugland, 1996.
- 73- kolasinsk; Maciej & others: The strategic Rde of public Reation in creating the competitive advantages of private higher education in Polan: the example of the school of banking in Poznan, **higher education in Europe**, Dec, 2003, Vol (28) issue (4).

- 74- Marginson, simon: global university rankings implications in general and for australia, **Jornal of higher education policy and manegment**, vol. 29, no. 2. July, 2007.
- 75- Liu, nian cai and chang,ying: the academic ranking of world universities, **Highen Education in Europe**, vol . 30,no2,July 2005
- 76- Rauhvargers, andrejs: **Global university rankings and their impact**, eua report on rankings, relgium, 2011.
- 77- Webometrics: webometrics ranking of world universities methodology retrieved, April 30th, 2007 available: [http://www.Wes.org/ewenerhyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims"106hyperlink"http://www.wes.org/ewener106aug/china.htmgims" aug/china.htmgims](http://www.Wes.org/ewenerhyperlink)
- 78- Webometrics: world universities, ranking on the web by cybermetrics lab. Available: <http://www.webometrics.info>.
- 79- <http://akhbarelyom.com/news/newdetails/2013595/1/1,2017> مايو
- 80- Zewail city of science and technology (GE) <http://wwwzewailcity.edu.eg/main/content.php?/lang=arsalias2017>.
- 81- Arab world/Ran www.webometrics.info/en/aw.

ثالثا: الجداول:

- جدول (١) ترتيب الجامعات طبقا لتصنيف (ARWE) الصيني
[http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics\(EN\).htm](http://www.arwu.org/rank2008/ARWU2008statistics(EN).htm)
- جدول (٢) الجامعات الخاصة المعتمدة في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧
المصدر: وزارة التعليم العالي، ٢٠١٧

- جدول (٣) تطور أعداد الكليات بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالي : الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦ / ٢٠١٧.
- جدول (٤) تطور أعداد المقبولين والمقيدين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالي الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٧ / ٢.
- جدول (٥) تطور أعداد المقبولين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالي : الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦ / ٢٠١٧.
- جدول (٦) تطور أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالي : الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦ / ٢٠١٧.
- جدول (٧) تطور أعداد الخريجين بالجامعات الخاصة.
- جدول (٨) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم إلى أعداد الطلاب في الجامعات الخاصة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للجامعات الخاصة، القاهرة، يوليو ٢٠١٢، ٦٤-٧٠.
- جدول (٩) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة وزارة التعليم العالي: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق، النشرة الدورية، العدد الثالث، ٢٠١٦ / ٢٠١٧.

Abstract

The title of the study

Enrichment the cooperation between the Egyptian Universities (Governmental and Private) to develop its competitive abilities in scientific research

Introduction

The Education issue generally is not only one of the most important Egyptian issues but also it has a priority because the undergraduate education is the basic to the development in different fields. The importance of the university education plays an important role in preparing the human resources which is important in the development projects in all fields. As a result, the university Education becomes the main target to the developing countries' governments because it provides the society with the human resources and the available possibilities to achieve the society needs and aims.

The competitive issue of both products and human resources is the main and important issue to researchers, Businessmen and policy makers of both advanced and developing countries. The proficiency of workers and products faces fierce competition in and out countries. The productivity face new practices such as the shift from labor-intensive technology to knowledge-intensive technology and the whole quality management. That transformation makes the competitive issue of the universities a necessity not an intellectual luxury.

According to the previous we can derive the problem of the study **in the following main question:**

How can we improve the competitiveness of the Egyptian universities (Governmental and Private Ones) in scientific research by reinforcing the cooperation between them?

- 1- This main question can be divided into the following questions:
- 2- What is the philosophical framework governing of competitiveness?
- 3- What is the reality of the competitiveness of Egyptian universities in the field of scientific research?
- 4- What is the reality of private universities in Egypt and scientific research?

5- How can we enrich the cooperation between the Egyptian Governmental universities and the private ones to improve the competitive ability of these universities in scientific research?

Aims of the study

The study aims to explore the theoretical and the conceptual framework of the competitive ability of the Egyptian universities in scientific research trying to have recommendations and suggestions to enrich the cooperation between the Egyptian governmental Universities and the private ones to improve the competitiveness ability.

Approach of the study

The study depended on the descriptive approach which describes the data and information analysis and explanation with discovering the relations between the Educational phenomena. The researcher depended on that approach to describe the basics of this competitive ability of the Egyptian Universities.

The procedures of the study:

The study depends on the following procedures:

First: the conceptual and the theoretical framework of the Egyptian competitive ability: (Concepts – pillars – components – measurements)

Second: the case of the competitive ability of the Egyptian Universities in Scientific Research.

Third: the case of the private universities and scientific research in Egypt.

Forth: recommendations and suggestions which enrich the cooperation between the Egyptian governmental universities and the private ones to develop its competitive ability in scientific research.

The results of the study

The study results can be summarized in some recommendations and suggestions which included the main elements in the organization of the private universities to develop it and activate the role of scientific research to enrich the cooperation between these private universities and the governmental ones in the field of scientific research to develop its competitive ability. It can be represented in the following:

- 1- Recommendations and suggestions of the philosophy and aims.
- 2- Recommendations and suggestions of the professors and researchers.
- 3- Recommendations and suggestions of scientific research.
- 4- Recommendations and suggestions of organizational, administrative and legislative framework.

Keywords:

- The competitive ability of universities.
- The private universities.
- The scientific research.